المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـارير ـ مقـالات)

الأربعاء - 2021/3/24م

الأخبـار والتقاريـر

شؤون فلسطينيـــة:

طائرات الاحتلال تقصف مواقع تابعة للمقاومة في قطاع غزة	وكالة سما	3
استطلاع للرأي العام يُظهر تقدم شعبية "فتح" على "حماس"	الأناضول التركية	3
العالول: إسرائيل أرسلت رسائل تهديد واضحة لعباس والقيادة الفلسطينية	العربي الجديد	6
للمرة الأولى منذ 2018.. رباعي الوساطة يناقش إحياء مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين	وكالة رويترز	7
"فورين أفيرز": الفلسطينيون بحاجة لبداية جديدة ولغة تستجيب للوقائع وتسهم في تغيير حالهم	القدس العربي	7

شؤون عربيـــــــة:

معارضة الداخل لـ«مؤتمر إنقاذ وطني» في دمشق بـ«حماية دبلوماسية»	الشرق الأوسط	12
العراق يطلب رسمياً انسحاب القوات «القتالية» الأميركية	الأخبار اللبنانية	15

شؤون إسرائيليـــة:

الانتخابات الإسرائيلية: نتنياهو يتقدم بانتخابات الكنيست دون الحصول على أغلبية	القدس العربي	16
نتنياهو يصف الانتخابات الإسرائيلية بـ"انتصار عظيم" لليمين	فرانس برس	17
بعد فرز 80% من الأصوات: معسكر نتنياهو 56 مقعدا والمشتركة 6 والموحدة تقترب الحسم	عرب 48	20
أربعة سيناريوهات محتملة لشكل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي المقبل	عربي 21	21

شؤون دوليـــــــة:

مصدر إيراني ينفي صحة تقارير عن اغتيال نائب قائد "فيلق القدس"	وكالات أنباء	22

المقـالات والدراسات

فلسطين وخيارات المرحلة الراهنة... هل من مشروع بديل؟	معين الطاهر	23
فلسطين.. هل الانتخابات هي الحل؟	د. ناجي شراب	27
أي انتخابات نحتاج؟	جمال زقوت	29
الانتخابات في فلسطين التاريخية 2021: ما يتخطّى المقاطعة	سماح إدريس	32
القائمة الفتحاوية الحمساوية المشتركة بين الممكن والمستحيل	د. فايز أبو شمالة	37
الفلسطيني غائباً حاضراً في الانتخابات الإسرائيلية	نهاد أبو غوش	38
المُطبّعون الجدد: (٣) اختبار النموذج الإبراهيمي الكامل	محمود عبد الهادي	40
مكاسب المطبعين العرب تتبخر برحيل ترامب	د. خليل عليان	44
المسيحيون الإنجيليون يغذون الفوضى في فلسطين	آزاد عيسى	46
شعور الحوثيين بالنصر.. أكبر عقبة أمام الحلول الدبلوماسية لحرب اليمن	كريستيان أولريشسن	50
خصومة بايدن مع عهد ترامب.. لا تعنيّ تصالحه مع العالم!	أحمد مصطفى الغر	53

طائرات الاحتلال تقصف مواقع تابعة للمقاومة في قطاع غزة

وكالة سما . 2021/3/24

قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، فجر الأربعاء، عدة مواقع تتبع للمقاومة الفلسطينية في أنحاء متفرقة من قطاع غزة.

واستهدفت طائرات الاحتلال بأربعة صواريخ على الأقل موقع بدر التابع للمقاومة غرب مدينة غزة، فيما اشتعلت النيران في المكان نتيجة الغارات.

وفي المحافظة الوسطى،استهدفت طائرات الاحتلال بعدة صواريخ نقطة تتبع للضبط الميداني شرق المحافظة.

من جانبه، أعلن المتحدث باسم جيش الاحتلال، أن الطائرات الحربية والمروحية استهدفت مواقع تابعة لحركة حماس ، رداً على إطلاق الصاروخ، محملاً الحركة مسؤولية ما يجري في قطاع غزة.

وذكرت القناة العامة الإسرائيلية ("كان 11") أن الصاروخ من طراز "غراد"، وتم إطلاقه على بئر السبع، خلال زيارة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو للمدينة؛ لتفقد سير العملية الانتخابية.

يذكر أن الغارة التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي في غزة، تزامنت مع خطاب لنتنياهو ألقاه من المقر الانتخابي لحزبه، الليكود، أعلن خلاله تحقيق "فوز عظيم"، وشدد على ضرورة تشكيل "حكومة قوية ومستقرة".

استطلاع للرأي العام يُظهر تقدم شعبية "فتح" على "حماس"

الأناضول . 2021/3/24

أجرى الاستطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (غير حكومي) في الفترة ما بين 14و 19 مارس/آذار الجاري ونشرت نتائجه اليوم الثلاثاء.

الاستطلاع قال إن "فتح"–رغم تقدمها–تواجه تحدياً بارزاً، وخاصة في قطاع غزة بسبب تنافسها المحتمل على الأصوات مع قائمتين مستقلتين للقياديَين المفصولين، محمد دحلان وناصر القدوة

أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني، بخصوص الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة هذا العام، نشرت اليوم الثلاثاء، ارتفاعا في تأييد حركة التحرير الوطني "فتح"، على حساب حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

لكنّ الاستطلاع الذي أجراه، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (غير حكومي)، ومقره مدينة رام الله، أظهر أن حركة فتح تواجه تحدياً بارزاً، وخاصة في قطاع غزة بسبب تنافسها المحتمل على الأصوات مع قائمتين مستقلتين للقياديَين المفصولين، محمد دحلان وناصر القدوة.

وأُجرى الاستطلاع في الفترة ما بين 14و 19 مارس/آذار الجاري، على عينة من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة شملت 1200 شخص، بنسبة خطأ 3%.

وقالت نسبة 38% من المستطلعة آرائهم، إنها ترشح شخصية من حركة "فتح" لرئاسة الحكومة القادمة عقب الانتخابات (40% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة)، وقالت نسبة من 22% إنها ترشح "حماس" (15% في الضفة الغربية و33% في قطاع غزة).

وحول "توقعاتهم" لنتائج الانتخابات التشريعية، لو جرت اليوم، قال 45 % من المستطلعة آراؤهم إنهم يتوقعون فوز حركة "فتح"، مقابل 23% توقعوا فوز حركة "حماس"، و18% يتوقعون فوز قوائم حزبية ثالثة أو قوائم جديدة غير معروفة اليوم، ولم يحدد14% موقفهم.

ووفق الاستطلاع يؤيد 57% من الجمهور تشكيل قائمة مشتركة واحدة لـ "فتح" و"حماس"، للتنافس في الانتخابات التشريعية القادمة، وعارض ذلك 38%، ولم يحدد الباقي موقفهم.

ووفق الاستطلاع يطالب 76% بإجراء انتخابات عامة تشريعية ورئاسية، و61% يتوقعون إجراء هذه الانتخابات فعلا في الأراضي الفلسطينية.

ومقابل 42% يقولون إن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، يقول 48% إنها لن تكون كذلك، ولم يحدد الباقي رأيهم.

ووفق مرسوم رئاسي سابق، ستجرى الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل خلال العام الجاري: تشريعية (برلمانية) في 22 مايو/ أيار، ورئاسية في 31 يوليو/ تموز، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس/ آب.

خيارات "فتح" وقياداتها

ووفق الاستطلاع، لو شكل عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" المعتقل في إسرائيل، مروان البرغوثي قائمة مستقلة عن قائمة الحركة الرسمية التي سيشكلها الرئيس محمود عباس، فإن 28% سيصوتون لقائمة البرغوثي، و22% لقائمة "فتح" الرسمية.

أما لو شكّل القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان، قائمة منافسة لقائمة "فتح" الرسمية، فإن 10% سيصوتون لقائمة دحلان، و29% لقائمة "فتح" الرسمية.

ولو شكّل القيادي ناصر القدوة، قائمة منافسة لـ"فتح" فإن 7% يقولون إنهم سيصوتون لقائمته، و30% لقائمة "فتح" الرسمية.

وفي حال قام مروان البرغوثي بدعم قائمة القدوة، فإن 11% يقولون إنهم في هذه الحالة سيصوتون لقائمة القدوة و28% لقائمة "فتح" الرسمية.

وفي فبراير/شباط الماضي، أعلن مقربون من مروان البرغوثي اعتزامه الترشّح للانتخابات الرئاسية من داخل سجنه، فيما لم تُحسم مسألة تشكيل قائمة تمثله في انتخابات المجلس التشريعي.

وأعلن ناصر القدوة، العضو السابق في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، مؤخرا نيته تشكيل إطار أطلق عليه اسم "الملتقى الوطني الفلسطيني"، لخوض الانتخابات التشريعية، وهو ما دفع حركة فتح، إلى فصله.

وفي عام 2011؛ طردت حركة "فتح"، محمد دحلان من عضويتها، فيما أصدر القضاء ضده، أحكاما بالسجن بتهم ارتكاب عدة "جرائم".

سيناريوهات وتوقعات

وطرح الاستطلاع 4 سيناريوهات للانتخابات التشريعية، ورصد موقف الجمهور منها:

– في حال كانت القوائم مطابقة لتلك التي شاركت في انتخابات 2006: ستحصل حركة "حماس" على 30%، و"فتح" على 43%، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على 8%، وتقول نسبة من 18% أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت.

– في حال تشكيل قائمة مشتركة من "فتح" و"حماس" وقائمة مستقلة لمروان البرغوثي، سيصوت 44% من الجمهور للقائمة المشتركة، و28%، لقائمة البرغوثي، و8% لقائمة محمد دحلان، و6% لقوائم اليسار وقوائم أخرى، وتبلغ نسبة الذين لم يقرروا بعد 14%.

– في حال تشكيل قائمة مستقلة لمروان البرغوثي بدون قائمة مشتركة لحركتي فتح وحماس، ستحصل قائمة "حماس" على 27% و "فتح" على 24%، ثم قائمة مروان البرغوثي 20% ، ثم قائمة دحلان 7%، وسيصوت الباقي لقوائم أخرى صغيرة، وقالت نسبة من 15% إنها لم تقرر بعد.

– في حال تشكيل قائمة مستقلة لناصر القدوة بدون قائمة مشتركة وبدون قائمة لمروان البرغوثي، ستحصل قائمة "فتح" على 32%، و "حماس" على 28%، ثم قائمة دحلان 6%، ثم قائمة المبادرة الوطنية 5%، ثم قائمة ناصر القدوة 4%، وسيصوت الباقي لقوائم أخرى صغيرة، وقالت نسبة من 21% إنها لم تقرر بعد.

الانتخابات الرئاسية

وفي سؤال مفتوح، أجاب الجمهور عن الشخص الذي يريد أن يكون الرئيس المقبل للسلطة الفلسطينية، فقالت النسبة الأكبر (22%) إنها تريد مروان البرغوثي، في حين قالت نسبة من 14% إنها تريد إسماعيل هنية، رئيس حركة حماس.

وقالت نسبة من 9% إنها تريد محمود عباس، وجاء بعده محمد دحلان (7%)، ثم خالد مشعل (3%)، ثم محمد اشتية ومصطفى البرغوثي (2% لكل منهما)، ثم يحيى السنوار (قائد حماس بغزة) (1%)، ولم يختر حوالي نصف الجمهور أي شخص لهذا المنصب.

وأظهرت نتائج الاستطلاع، انخفاضا في شعبية الرئيس محمود عباس، فردا على سؤال فيما لو اختارته حركة "فتح" ليكون مرشحها الرئاسي فإن الأغلبية (57%) يعتقدون أن هناك من هم أفضل، فيما تقول نسبة من 23% إنه (عباس) الأفضل.

ومن بين المعتقدين بوجود آخرين أفضل من عباس، تقول نسبة من 49% إن مروان البرغوثي أفضل منه، وتقول نسبة من 12% إن محمد دحلان أفضل منه، وتقول نسبة من 5% إن محمد اشتية (القيادي في فتح ورئيس الحكومة الحالية) أفضل منه، وتقول نسبة من 4% إن ناصر القدوة أفضل منه.

وفيما لو لم يترشح الرئيس عباس للانتخابات، فإن مروان البرغوثي هو المفضل من بين مجموعة من المرشحين لتولي منصب الرئيس (40%)، يتبعه إسماعيل هنية (20%)، ثم محمد دحلان (7%)، ثم خالد مشعل ومصطفى البرغوثي (5% لكل منهما) ثم سلام فياض (2%).

ولو جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم، وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس واسماعيل هنية، يحصل الأول على 47% من الأصوات ويحصل الثاني على 46%.

أما لو كانت المنافسة بين مروان البرغوثي وهنية، فإن البرغوثي يحصل على 63% وهنية على 33%.

ولو كانت المنافسة بين محمد اشتية وإسماعيل هنية يحصل الأول على 48% والثاني على 44%.

العالول: إسرائيل أرسلت رسائل تهديد واضحة لعباس والقيادة الفلسطينية

العربي الجديد . 2021/3/23

قال نائب رئيس حركة "فتح" محمود العالول إن إسرائيل أرسلت رسائل تهديد واضحة للقيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، على خلفية المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب إجراءات الاحتلال بحق الوفد الفلسطيني الذي توجه إلى لاهاي لهذا الغرض.

وأكد العالول، في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، اليوم الثلاثاء، أنه لا يمكن التخلي على الإطلاق عن المحكمة الدولية في مقاضاة إسرائيل بعد أن خاضت القيادة نضالاً طويلاً للوصول إليها، مبيناً أن من يريد تجنب المحكمة عليه التوقف عن ارتكاب الجرائم.

من جهة ثانية، شدد العالول على أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا مع القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، معتبراً تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن الحل سيكون من خلال دول عربية تصريحات مرتبطة بطبيعة نتانياهو وتنكره لحقوق الشعب الفلسطيني.

وحول مشاورات حركة "فتح" لتشكيل قائمتها لانتخابات التشريعي، أوضح نائب رئيس حركة فتح أن الاجتماعات متواصلة على مستوى أطر الحركة كافة، إلى جانب الحوار مع الفصائل الأخرى من أجل التنسيق معها، وكذلك مع لجنة الانتخابات المركزية لإيضاح إجراءات متعلقة بالعملية الانتخابية.

وأضاف العالول أن اللجنة المختصة بتشكيل قائمة حركة "فتح" أصبحت في أيامها الأخيرة من فرز الأسماء من أجل تشكيل القائمة في الأيام القادمة.

للمرة الأولى منذ 2018.. رباعي الوساطة يناقش إحياء مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين

رويترز . 2021/3/24

ناقش رباعي الوساطة في الشرق الأوسط –الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة– الثلاثاء إحياء "مفاوضات ذات معنى" بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف التوصل لحل يقوم على أساس وجود دولتين.

وقال الرباعي في بيان أعقب اجتماع عقده إنه يتعين على إسرائيل والفلسطينيين "الامتناع عن القيام بأعمال أحادية تجعل تحقيق حل الدولتين أكثر صعوبة".

ويبدو أن هذه المرة الأولى التي يجتمع فيها مبعوثون من الوسطاء الأربعة منذ سبتمبر/ أيلول 2018. ففي الشهر الماضي، قال الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" إنه يأمل أن يجتمع الرباعي في الأسابيع المقبلة بعد وجود رئيس جديد الآن في البيت الأبيض.

وبموجب خطة سلام اقترحها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" ولم يُكتب لها النجاح، كانت واشنطن ستعترف بالمستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة جزءا من إسرائيل.

وقالت إدارة الرئيس الجديد "جو بايدن" إنها تؤيد حل الدولتين وسترجع عن عدة قرارات اتخذها "ترامب".

وذكرت أنها ستحث دولا أخرى على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وإن أكدت أن هذا لا يغني عن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي خطوة ينظر إليها على نطاق واسع على أنها من نجاحات ترامب القليلة في السياسة الخارجية، اقتنصت واشنطن في أواخر العام الماضي موافقة أربع دول عربية –هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب– على البدء في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

فورين أفيرز: الفلسطينيون بحاجة لبداية جديدة ولغة تستجيب للوقائع وتسهم في تغيير حالهم

القدس العربي . 2021/3/24

نشرت مجلة "فورين أفيرز" مقالا لحسين أغا وأحمد سامح الخالدي من كلية سانت أنطوني بجامعة أوكسفورد، وسيكون مقالهما المطول "الحساب الفلسطيني: حان الوقت لبداية جديدة" ضمن عدد آذار/مارس– نيسان/ إبريل وقالا فيه إن "النزاع العربي– الإسرائيلي قد انتهى". وأشارا لاتفاقيات التطبيع العربية مع إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية، من البحرين والإمارات إلى السودان والمغرب. وهناك دول قد تنضم للقائمة وأقربها عمان فيما اتخذت السعودية خطوات بهذا الشأن. وهناك دول عربية تحتفظ بعلاقات مع إسرائيل بحيث أصبح التطبيع مسألة وقت. هذا بالإضافة لمصر والأردن اللتين وقعتا اتفاقيات سلام سابقا.

وتم التخلي عن شعار الوحدة العربية ضد إسرائيل "من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر" لصالح التطبيع، ويعبر هذا عن تحول قوض الموقف العربي المتمثل بمبادرة 2002 والتي اشترطت الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مقابل التطبيع الشامل.

لكن الحكومات العربية قدمت أولوية للمصالح الوطنية على حساب القضية المركزية: فالمغرب طبع مقابل اعتراف أمريكي بالصحراء الغربية. والسودان من أجل شطب اسمه عن قائمة الدول الراعية للإرهاب، والإمارات للحصول على الأسلحة المتقدمة.

الحكومات العربية قدمت أولوية للمصالح الوطنية على حساب القضية المركزية: فالمغرب طبع مقابل اعتراف أمريكي بالصحراء الغربية. والسودان من أجل شطب اسمه عن قائمة الدول الراعية للإرهاب، والإمارات للحصول على الأسلحة المتقدمة

وفي الوقت الذي انتهى النزاع بين دولة وأخرى إلا أنه لم ينته مع الفلسطينيين. فإعادة تعريف "السلام" من أجل مواءمة احتياجات الحكومات العربية لن ينهي مشكلة إسرائيل مع الفلسطينيين ولن يحلها، فهناك 13 مليون فلسطيني ينتشرون في الأرض المقدسة وفي الشتات وهناك سبعة ملايين منهم يعيشون في الأرض الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن ولن يذهبوا إلى أي مكان.

كما أن التاريخ لا يدعم الجدال وهو أن السلام بين إسرائيل والدول العربية سيفتح الباب أمام السلام مع الفلسطينيين وإجبارهم على الإذعان للوقائع الجديدة والعزلة. فالحركة الفلسطينية الحديثة نشأت من ركام الهزيمة والشعور بالعزلة وتخلي الدول العربية عن الفلسطينيين بعد نكبة 1948. وبالنسبة لإسرائيل فاتفاقيات التطبيع تعني أنها ليست في وارد تقديم تنازلات للسلام مع الفلسطينيين. وستؤدي على المدى القصير لتعزيز الوضع الراهن. لكن المشهد الجديد الذي تشكل عبر التعامل العربي غير المسبوق، والإحباط الفلسطيني وانحراف إسرائيل نحو اليمين ستقدم كلها في النهاية دينامية جديدة للوضع الجامد.

نهج جديد

ونظرا لحرمان الفلسطينيين من العمق العربي، أي استعداد الدول العربية لدعم القضية الفلسطينية، فعلى الفلسطينيين الآن التفكير بشكل عميق وإعادة ترتيب الكفاح وكيفية معالجة ما أوصلهم إلى هذه النقطة وكيفية تغييرها. وليست هذه المرة الأولى التي يجد فيها الفلسطينيون أنفسهم أمام هذه اللحظة، فبعد النكبة شعر الفلسطينيون بالخيبة من تخلي الدول العربية عنهم وقرروا الاعتماد على أنفسهم. وفي 1964 ولدت منظمة التحرير الفلسطينية والتي سيطر عليها ياسر عرفات في عام 1969، وما بدأ كعمليات عسكرية معزولة ساهم في تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة. ونجحت المنظمة في توحيد الفلسطينيين وفرض حضورها على المجتمع الدولي وتأكيد هوية فلسطينية وسياسية منفصلة وتحقيق الحكم الذاتي لبعض الفلسطينيين. ولكنها فشلت في إنهاء النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي وتحقيق دولة ذات سيادة والحكم، وهو ما يدعو لبداية جديدة.

الغضب من التطبيع

وأشار الكاتبان إلى أن القيادة الفلسطينية ردت على اتفاقيات التطبيع بنوع من الغضب واتهمت الدول العربية بطعنها في الظهر، لكن النقد تلاشى، ذلك أن القيادة عقدت اتفاقية مع اسرائيل في 1994 وواصلت التنسيق الأمني معها مما قطع عليها الطريق للاحتجاج على الترتيبات الأمنية بين إسرائيل والدول العربية. كما ولا يمكن للفلسطينيين التأكيد في نفس الوقت أن مأزقهم يظل مركزيا للقضية العربية ويتمتعون بالحق بمعالجته كما يرون. فمن خلال التأكيد على مصالحهم الوطنية و"الإرادة المستقلة" التي عادة ما وردت في بياناتهم السياسية، لم يترك

الفلسطينيون مساحة للدفاع عن أنفسهم ضد من يزعمون أن لهم الحق الاستجابة لسيادتهم ورسم مسارهم المستقل. وباختصار فقد فشلت الدبلوماسية الفلسطينية بشكل ذريع. ويرى الكاتبان أن هذا نتاج لفقدان منظمة التحرير المصداقية كمؤسسة صناعة قرار وهيئة ممثلة. فمبادئها التأسيسية عام 1968 تمت لزمن آخر، خرقها القادة في ممارساتهم. كما أن البرنامج السياسي للمنظمة الذي يقوم على حل الدولتين، يستند على دعائم الوثيقة التأسيسية التي ترفض مبدأ التقسيم. ولم تتم مراجعة ميثاق المنظمة أو تم تحديثه منذ عام 1996. وأنشئت المنظمة لكي تكون مظلة ممثلة لكل الفصائل الفلسطينية لكن هذه الفصائل لم تعد تعكس المجتمع الفلسطيني. كما أن نظام الحصص الذي يعطي كل فصيل حصة بناء على حجمه نظام بائد ولا يمكن أن يخدم كأداة للتشارك في السلطة. وهناك عدة فصائل، وبخاصة التي كانت تمولها الأنظمة العربية انتهت ولكنها لا تزال تحتفظ بمقاعدها.

وفي الوقت الذي تسعى فيه المنظمة للوحدة إلا أن لغتها لا تزال لغة الماضي. وبداية فلسطينية جديدة لا يمكن أن تبدأ بنفس الوجوه والمعتقدات والآليات والتي قادت إلى النفق المسدود اليوم. وكان أهم مميزة لمنظمة التحرير أنها أعطت صوتا وعنوانا ومنبرا للنقاش الوطني الحقيقي، تحاول فيه الفصائل تجاوز خلافاتها من أج الأهداف العامة. وتعرضت القيادة للنقد لكن لم يتم التشكيك أبدا في شرعيتها. لكن المنظمة لم تعدل أهدافها وشكل عملها لتحقيق أهداف الدولة، فبنيتها وعملها عصية على الإصلاح. ومن هنا يحتاج الفلسطينيون إلى أدوات جديدة للتمثيل والفعل السياسي التي تعكس الوقائع الجديدة والمنظور في المستقبل. وقد يقتضي هذا مجلسا تأسيسيا جديدا بمهمة وميثاق وبرنامج سياسي جديد يتحدث عن كل الفلسطينيين ويتجنب اللغة التي لا معنى لمنظمة التحرير القديمة، وهي لغة متجذرة في منتصف القرن العشرين ولا مكان لها في القرن الحادي والعشرين.

تداخل

ولاحظ الكاتبان التداخل بين السلطة الوطنية التي أنشئت بعد اتفاقيات أوسلو عام 1994 ومنظمة التحرير التي احتفظت بهيكل أعطاها شكل صناعة القرار نظريا لكن تم تهميشها عمليا. ومن هنا أدت الخطوط الغامضة بين الجسمين لسيطرة السلطة الوطنية على كل مؤسسات منظمة التحرير بشكل شل عمل كلاهما. وما يجب عمله هو تحديد عمل السلطة في المجال الإداري وتحريرها من السياسة لكي تكون قادرة على إدارة الفلسطينيين الذين تتحكم بهم. وفي المقابل يجب إنشاء مؤسسة جديدة لمنظمة التحرير كهيئة ممثلة وعنوان سياسي للفلسطينيين ومتحررة من مسؤوليات العمل المدني وبتفويض للحديث والعمل نيابة عن الفلسطينيين في كل مكان. وكانت هذه الرؤية ضمن اتفاقيات أوسلو لكن لم يتم تطبيقها. ومن أخطاء اوسلو أنها همشت فلسطينيي الشتات، فدولة في الضفة وغزة لا تستجيب لتطلعاتهم او تحل مشاكلهم الأمنية. ومن هنا فبداية جديدة لا يمكن أن تقوم على مسارات رام الله فقط. وأي برنامج سياسي يجب أن يقدم مساحة واضحة وصوت لمن هم خارج الضفة وغزة والتأكد من حصولهم على حقهم من التمثيل في المؤسسات الفلسطينية.

كما أن الإرادة المستقلة يجب أن تبدأ من موقف واضح حول ما يمكن تحقيقه– ومراجعة لأولويات وأهداف الفلسطينيين والتي تذهب بعيدا عن الشعارات القديمة. ويعني التحرك أماما إعادة معيرة جوهرية للطموحات

الفلسطينية. وبات حلم تقرير المصير من خلال الدولة بعيدا، ولا يمكن أن يعيش الفلسطينيون أسرى غياب الدولة والعيش في المجهول بانتظار مخلص لن يأتي.

التفكير بالحقوق الفردية

ويفهم أن الحركة الوطنية أعطت أولوية للمصالح الجمعية ولم تهتم بالحقوق الفردية، مثل حق العمل والتفكير والحياة والتحرك وما إلى ذلك. وعلى القادة الفلسطينيين التفكير بهذه الموضوعات، وبخاصة أن السلطة الوطنية لا تقدم نموذجا مرغوبا عن الحكم، كما أن حكم حماس في غزة منذ عام 2007 أقل جاذبية وجلب المعاناة والفقر والمعاناة لأكثر من مليوني نسمة في القطاع. ويعاني الفلسطينيون في الشتات وتحديدا في لبنان وسوريا ترد في أوضاعهم المعيشية. ومهما تحملت إسرائيل من مسؤولية فيجب أن يتحمل القادة الفلسطينيون حصتهم من المسؤولية أيضا.

وعليه فتعريف المسار الجديد صعب، "فالمقاومة المسلحة" التي رفعتها منظمة التحرير في 1968 تم الابتعاد عنها لصالح الدبلوماسية. وباتت محدودية القوة واضحة حتى لحماس.

وفي الوقت الذي تحسرت فيه منظمة التحرير على ثلاثة عقود من المفاوضات العبثية إلا أن الحل ظل لديها هو العودة إلى طاولة المفاوضات على أمل حصولها على إطار أفضل من السابق، لكن ما تم عرضه عليها كان أقل دائما من الماضي. وحتى في موضوع المفاوضات التي قبل فيها الفلسطينيون بدولة على جزء من فلسطين، فقد ظلت المفاوضات الفلسطينية غير متميزة عن النقاط التي يتفاوضون عليها ومواقفهم الحقيقية. فلا وضوح بين ما يصرح به الممثلون علنا وما يقولونه على طاولة المفاوضات. بخلاف الإسرائيليين الذين لم يكشفوا أبدا عن مواقفهم الحقيقية وحددوا الموضوعات الاساسية بالظروف المتغيرة. وفشل الفلسطينيون بعمل هذا عرضهم لتهم عدم المرونة والتصلب. ولأنهم قدموا تنازلات قبل الحل النهائي وكانت الخطة التي قدموها تشبه التي سبقتها فلم يكن لديهم ما يقولونه أو يتفاوضون عليه. ولهذا وجدوا أنفسهم في مصيدة بدون مخرج. وجرى القادة الفلسطينيون وراء الولايات المتحدة مع انهم عارضوا سياستها المتحيزة مع إسرائيل. وظلوا يناشدونها بالتدخل والضغط على إسرائيل وانتظروا الخلاص منها. وبنفس السياق فقد كان التعويل على "المبادرات" الأوروبية على أمل تغيير الموقف الأمريكي مضيعة لوقت دبلوماسي مهمز وكذا توقع تغير الإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية على امل وصول إدارة صديقة. وعندما لم يحدث أغلقوا الباب وانتظروا.

قيادة تابعة

ووعد القادة الفلسطينيون شعبهم بالحرية والدولة لكنهم لم يفعلوا ما وعدوا بهم بل وأغلقوا الباب أمام التفكير الجديد ولم يفعلوا شيئا لتطوير المجتمع. وأصبحت القيادة تابعة وليست مصدرا للإلهام. ولم يعد لدى جيل ما بعد أوسلو الوسائل والمؤسسات للتعبير عن نفسه. وصار موزعا بين تقليد الشعارات القديمة التي لا يؤمن بها أو الانتظار للدعم من الخارج. وبدلا من التأكيد على الاستقلال الوطني انتشر التذمر والشكوى وحس الإستحقاق من القيادة الفلسطينية التي تبحث دائما عن عون من الخارج. مما زاد من الفساد في السياسة الفلسطينية.

وأصبح موقف منظمة التحرير الفلسطينية يقوم على التمسك بالقانون الدولي على أمل أن يأتي المجتمع الدولي وينقذها، وهو موقف واهم منذ أن حلت الدبلوماسية محل الكفاح المسلح. ولم يكن القانون الدولي صديقا

للفلسطينيين منذ وعد بلفور وحتى النكبة وقرارات مجلس الامن المتعاقبة. وأحيانا منح القانون الدولي مساعدة للفلسطينيين بعد احتلال إسرائيل عام 1967 للقدس الشرقية والضفة وقطاع غزة وحقهم بالدولة ومنع الضم والإستيطان، لكن هذا لم يكن بدون رغبة أطراف الإلتزام به مثل الدول الأعضاء في مجلس الامن. ولا يوجد دليل على هذا اليوم من خلال دمج القدس الشرقية في إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على الجولان. كما أن النزاع الفلسطيني ليس نزاعا قانونيا. ولم يحل القانون الدولي النزاع في القرم وقبرص وكشمير وكوسوفو. ولم تنسحب إسرائيل من سيناء وغزة وجنوب لبنان من خلال القانون الدولي. بل عبر مزيج من قوة السياسة والدبلوماسية. وأضعف الفلسطينيون موقفهم من خلال رفضهم مقترحات ثم التراجع والعودة إليها، من قرار التقسيم 1947 ورفض الخطة المصرية– الإسرائيلية 1977 وغيرها. والتمسك بالمبدأ مهم لكن الرفض ثم التراجع عن الموقف تحت الضغط ليس جيدا. وعلى الفلسطينيين التركيز على ما يمكنهم تحقيقه بشكل مرحلي. وقد تكون اتفاقيات التطبيع فرصة من مثل ربط تطبيع السعودية بوقف الضم والتوسع الإستيطاني. ومن الاساليب التي أفقدت الفلسطينيين المصداقية لدى إسرائيل والرأي العام الفلسطيني وهو التهديد بأفعال لا تريد التخلي عنها، ولمجرد الضغط على إسرائيل كما هو الحال في موضوع التنسيق الأمني.

مبادئ التفاوض

وفي ظل إدارة بايدن يأمل الفلسطينيون بالعودة للمفاوضات، لكن إدارة بايدن لن تهتم طالما لم يكن لدى الطرفين ما يمكن التفاوض عليه. ويتحدث الفلسطينيون عن دولة ضمن حدود عام 1967 ومؤتمر دولي. وفي هذا السياق يرى دعاة التطبيع أن عقد اتفاقيات مع إسرائيل ستجبر الفلسطينيين على التنازل خشية تركهم وحدهم. وهناك رأي آخر يتبناه بعض الفلسطينيين ودول الخليج ومصر ويرى أن المطبعين سيكون لهم وزن كبير لدى الإدارة الأمريكية وإسرائيل للدفاع عن مصالح الفلسطينيين بدلا من دفاعهم وحدهم. ومع أن كل رأي يحمل بعضا من الحقيقة، إلا أن أي مفاوضات مستقبلية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي تم تجاوزها. الأول هو فشل اتفاقيات أوسلو وتعاملها مع النزاع وكأنه بين طرفين ويمكن حله بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فمستقبل الضفة الغربية لا يمكن تقريره بعيدا عن الاردن مصالح الأردنيين. فالتاريخ والديمغرافيا والجغرافيا تملي أن أجندة أوسلو عن الأمن والحدود ووضع القدس مهمة للأردن ولإسرائيل والفلسطينيين. ولمصر مصلحة في غزة باعتبارها أدارت القطاع لعقدين، ومن هنا فمصيره لا يمكن تقريره بدون القاهرة. ودور أردني ومصر جديد مهم ويعطي ثقلا للفلسطينيين الذين لن يستطيعوا تأمين أرضهم من الإختراق الإسرائيلي المستمر. ومركز الجذب الأردني على الضفة الغربية واضح، حيث يرى الضفاويون في عمان مركزا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وبنفس السياق تمارس مصر تأثيرا على غزة كما هو واضح من رعايتها للوساطة بين حماس وإسرائيل. ومصر مهتمة بغزة نظرا لارتباطها بأمن سيناء. وفي الأردن الفلسطينيون هم غالبية، ولهذا قد ترى بعض الجهات أن محاولة إشراك الأردن هو جزء من جهود إضعاف الحكم الهاشمي. لكن عمان لا خيارات أمامها لأن مصالحها الأمنية تقتضي منها لعب دور وإلا كان البديل هو العنف الفلسطيني– الإسرائيلي. وقد تتردد مصر بلعب أي دور مباشر في غزة وتحمل مسؤولية مليوني نسمة معظمهم لديه ميول إسلامية وتاريخ في المقاومة والنشاط. لكن مشكلة مفتوحة في القطاع قد تقنع القاهرة للعب دور غير مباشر. وتظل مشكلة الإنقسام بين الضفة– غزة معوقا

للكيان الفلسطيني المتقلص. ورغم محاولات المصالحة بين فتح وحماس إلا أن الإنقسام متعمق، ولم تقدم أي من الحركتين أي نوع من الحل وكيفية رأب الصدع، كما أن استمرار الإنقسام سيلقي بظلال من الشك على مزاعم منظمة التحرير أنها ممثلة لكل الشعب الفلسطيني، بالإضافة لتراجع فرص احتواء حماس. وفي الوقت الذي أعلن فيه عن انتخابات فلسطينية إلا أن الهدف منها هو أضفاء شرعية على النظام السياسي المريض وليس نقل السلطة. وهناك حاجة للفصل بين اللغة السياسية الإسرائيلية والفلسطينية عندما يتم التفاوض، فالأمن يظل بالنسبة للفلسطينيين محليا وبالنسبة لإسرائيل إقليمي ومعناه واسع.

لم يحصل عباس إلا على كلام معسول من امريكا واسرائيل وفتات من المساعدات

وفي النهاية يشير الكاتبان إلى الدور الذي لعبه محمود عباس في اتفاقيات اوسلو وتطبيقها، وتمسكه بالدبلوماسية وتجنب العنف والذي أصبح ممأسسا داخل المجتمع الفلسطيني باستثناء حماس والجهاد الإسلامي. ولم يحصل عباس إلا على كلام معسول من امريكا واسرائيل وفتات من المساعدات. لكن السلطة أصبحت في نظر الفلسطينيين بمثابة متعهد للاحتلال الإسرائيلي تقمع الأصوات المعارضة مما أدى لخيبة امل بين الفلسطينيين ومشروع بناء الدولة.

معارضة الداخل لـ«مؤتمر إنقاذ وطني» في دمشق بـ«حماية دبلوماسية»

الشرق الأوسط ـ 2021/3/24

تسعى قوى «معارضة الداخل» السورية، بقيادة «هيئة التنسيق الوطني»، للحصول على «حماية دبلوماسية» من حلفاء دمشق، خصوصاً موسكو وطهران، لعقد مؤتمرها الموسع يوم السبت المقبل، وتشكيل «الجبهة الوطنية الديمقراطية» (جود)، بسقف سياسي يتضمن التمسك بـ«الانتقال السياسي» وتنفيذ «بيان جنيف» وقراري مجلس الأمن 2118 و2254.

كما تواصل «الهيئة» مفاوضات مع «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد) لإنجاز خريطة لتنفيذ اتفاق مبادئ بينهما، بعد حل عقد الخلاف والموقف من «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، و«الإدارة الذاتية» شرق الفرات.

وقال المنسق العام لـ«هيئة التنسيق»، حسن عبد العظيم، لـ«الشرق الأوسط»، إن دعوات وجهت إلى الحكومات الممثلة دبلوماسياً في دمشق، بينها روسيا وإيران والصين ومصر، لحضور افتتاح المؤتمر في دمشق يوم السبت المقبل، وإن بعض الدول على «اطلاع مسبق» بعقده، في حين أوضح أحمد العسراوي، الأمين العام لـ«حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي»، أحد مكونات «الهيئة»، أنه «لا ضمانات حتى الآن تؤكد عقد المؤتمر، وأن الحضور الدبلوماسي لا يوفر حماية».

وقال قيادي آخر لـ«الشرق الأوسط»، إن القيادي السابق في «الهيئة» عبد العزيز الخير «اختفى» بعد وصوله إلى مطار دمشق، عقب عودته من زيارة رسمية إلى الصين، في حين أضاف العسراوي «عقد المؤتمر في دمشق يعطيه 75 في المائة من أسباب النجاح، لكن ليس لدينا ضمانات من أي طرف من الأطراف».

كتل ومؤتمرات

وتأسست «هيئة التنسيق الوطنية» في يونيو (حزيران) 2011، من 11 حزباً ومكوناً وقوى سورية معارضة من داخل وخارج سوريا؛ بهدف «التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا»، مع رفض «التدخل الخارجي»، والمطالبة بـ«انتقال سياسي»، حسب «بيان جنيف» لعام 2012 وقراري مجلس الأمن 2118 لعام 2013 و2254 لعام 2015. وفي سبتمبر (أيلول) 2012، عقدت «الهيئة» في دمشق «مؤتمر الإنقاذ الوطني» بحضور سفراء وممثلي روسيا وإيران ومصر، الذي طالب بـ«التغيير الديمقراطي الجذري».

وافترق طريقا الحليفين، «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي و«الهيئة»، عن بعضهما بعضاً، حيث شكل «الاتحاد» تحالفاته مع «قوات سوريا الديمقراطية»، التي تلقت دعماً لقتال «داعش» من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى تأسيس «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي سوريا.

وفي نهاية 2015، عقد في الرياض مؤتمر موسع للمعارضة، أسفر عن تشكيل «هيئة المفاوضات السورية»، وتضم 36 عضواً: 8 من «الائتلاف»، و4 من «منصة موسكو»، و4 لـ«منصة القاهرة»، و5 لـ«هيئة التنسيق»، و7 للفصائل العسكرية، و8 مستقلين، إضافة إلى عضو كردي مع «الائتلاف».

«إنقاذ»

وقال عبد العظيم، في اتصال هاتفي أجرته «الشرق الأوسط» مساء أول من أمس، إن المؤتمر الجديد سيعقد بمشاركة مكونات «هيئة التنسيق» الـ11، وعشرة كيانات أخرى، لـ«تشكيل أوسع تحالف من القوى الوطنية المتمسكة بالحل السياسي بموجب بيان جنيف والقرارين الدوليين 228 و2254»، كما هو الحال مع «الائتلاف الوطني السوري» المعارض، الذي وُسِّع في 2012 «المجلس الوطني السوري» بضم مكونات وتحالفات أخرى.

وحسب العسراوي، فإن فكرة المؤتمر طرحت قبل سنتين، وجرى تشكيل لجنة تحضيرية، حيث جرى الاتفاق على عقده آخر مارس (آذار) الحالي. وقال لـ«الشرق الأوسط»، إنه «ليس بديلاً من المعارضة أو الائتلاف» الذي قال معارضون آخرون، إنه عرضة للنقد؛ لأنه بات قريباً جداً إلى تركيا. وأوضح عبد العظيم، أن «الائتلاف في الخارج، وله امتدادات في الداخل، ونحن في الداخل لنا امتدادات في الخارج، ونكمل بعضنا بعضاً».

وقبل انعقاد «مؤتمر الإنقاذ» في 2012، حصلت «هيئة التنسيق» على ضمانات روسية، لكن جرى لاحقاً اعتقال مشاركين فيه. لكن في هذه المرة، اكتفت «الهيئة» بالإبلاغ وتوجيه دعوة للسفارات لحضور الجلسة الافتتاحية. وفي ختام المؤتمر، سيتم الإعلان عن وثيقة سياسية مشتركة تدعو إلى «التغيير الديمقراطي والانتقال السياسي، عبر الحل السياسي».

وفي يونيو الماضي، لدى إعلان «الحزب الشيوعي السوري» بدء تشكيل «الجبهة الوطنية الديمقراطية» (جود)، قال إنها ترمي إلى عقد «مؤتمر إنقاذ وطني عام، للعمل على التغيير الجذري للنظام، وإنجاز مهمات المرحلة الانتقالية»، و«دعم العدالة الانتقالية، بما يشمل محاسبة وتعويضاً وسلاماً مجتمعياً، والإسهام في بناء نظام سياسي – اقتصادي – اجتماعي، يوفر العدالة الاجتماعية، ويسهم في انتشال أكثر الفئات فقراً وتهميشاً، ويؤمّن نمواً مستداماً مؤسساً على حقوق الإنسان».

الانتخابات الرئاسية

وقال عبد العظيم والعسراوي، إن لا علاقة لعقد المؤتمر بالانتخابات الرئاسية السورية المقررة قبل ستين يوماً من انتهاء ولاية الرئيس بشار الأسد في 17 يوليو (تموز) المقبل. وشكلت الانتخابات نقطة خلافية بين موسكو وطهران الداعمتين لإجرائها «الاستحقاق الدستوري» بموجب الدستور الحالي لعام 2012، واعتبار الأسد «الرئيس الشرعي»، وواشنطن ودول غربية قالت، إنها لن تعترف بنتائج انتخابات لا تجري بموجب القرار 2254. ودعا عبد العظيم في بيان إلى «مقاطعة الانتخابات». وأوضح العسراوي، أن قوى معارضة الداخل «لم تشارك في الانتخابات منذ 1973». وأضاف عبد العظيم «هذه الانتخابات شكلية، وموقفنا منها هو المقاطعة، ودعوة الشعب لرفض المشاركة ترشيحا وانتخابا، وذلك لأنها تقطع الطريق على الحل السياسي التفاوضي وفقاً لبيان جنيف والقرارين 2118 و2254». وزاد «إجراء الانتخابات الرئاسية من النظام يعني رفض الحل السياسي التفاوضي، وتجاهل القرارات الدولية».

الحوار... شرقاً

وقد يشارك في مؤتمر «جود» من القوى الكردية، كل من «الحزب التقدمي الكردي» و«حزب الوحدة الديمقراطي الكردي»، في حين تواصل «هيئة التنسيق» البناء على قرار من المجلس التنفيذي، بالحوار مع «المجلس الوطني الكردي» المنضوي في «الائتلاف»، و«مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، لعقد سلسلة جلسات حوارية مع الكتلة الأخيرة، وهي الذراع السياسية لـ«قوات سوريا الديمقراطية».

وبعد جلسات عدة، تم التوصل إلى مسودة تفاهمات، تضمن إحدى نسخها التمسك بـ«وحدة سوريا»، وأن «المخرج الوحيد للحل هو التغيير الديمقراطي»، و«بناء جيش وطني، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وعدم تدخل الجيش في السياسة، ودخول كل القوى العسكرية المؤمنة بالحل السياسي، وبينها (قسد)، ودمجها بالجيش»، إضافة إلى «إعادة القراءة الموضوعية لتجربة الإدارة الذاتية، والإفادة منها إيجاباً أو سلباً»، واعتبار «القضية الكردية قضية وطنية»، وتعاون «الطرفين في تجميع أوسع طيف من القوى والشخصيات الوطنية، لإشراك الجميع، ومنهم (مجلس سوريا الديمقراطية)، في العملية السياسية واللجنة الدستورية».

وحسب عبد العظيم، لا تزال هناك خلافات بين الطرفين تحول دون المضي في تنفيذ التفاهمات بينها؛ إذ إن ممثلي «مسد» يريدون انضمام «قوات سوريا الديمقراطية» ككيان مستقل إلى الجيش، يحافظ على خصوصيته، «بينما نقول نحن أن تُضَم (قسد)، وكل القوى المسلحة التي لم ترتكب جرائم حرب، بطريقة مهنية إلى الجيش السوري المستقبلي، ليس ككتلة، بل كأفراد فيه»، واعتبار «الإدارة الذاتية تجربة فرضتها الظروف، لها إيجابيات وسلبيات، تدرس في أجواء إيجابية»، في حين يرى الطرف الآخر، أن «التجربة يجب أن تعمم في سوريا». وأضاف عبد العظيم، أن وفد «الهيئة» طالب أيضاً بالتأكيد على أن «ثروات البترول والغاز هي ملك للشعب السوري، وليس لأي طرف معارض».

وقال قائد «قوات سوريا الديمقراطية»، مظلوم عبدي، لـ«الشرق الأوسط» الشهر الماضي «نحن لا نعارض في المشاركة في أي هيكلية أو جسم عسكري وطني سوري، يحقق الأهداف الوطنية السورية، في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، ويحافظ على خصوصيتنا في (قوات سوريا الديمقراطية)، وألا يكون المجلس الجديد – كما سميته أنت – ذا صبغة قومية أو دينية أو مذهبية، بل يؤمن بالدفاع عن الوطن، ولا يكون خاضعاً لأجندات

أطراف خارجية». وكانت الرئيسة التنفيذية لـ«مجلس سوريا الديمقراطية» أوضحت «نسعى لتكون الإدارة الذاتية تجربة فاعلة ونموذج يحتذى بها في سوريا».

العراق يطلب رسمياً انسحاب القوات «القتالية» الأميركية

الأخبار . 2021/3/24

أعلن البيت الأبيض، في بيان، أن الولايات المتحدة والعراق سيعقدان حواراً استراتيجياً، في نيسان المقبل.

ووفق المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، ستوضح الاجتماعات «بشكل أكبر أن قوات التحالف موجودة في العراق فقط لغرض التدريب وتقديم المشورة للقوات العراقية لضمان عدم تمكن داعش من إعادة تجميع صفوفها».

وفي وقت سابق، اليوم، أفادت وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية، بأن العراق أرسل طلباً رسمياً إلى الرئيس الأميركي جو بايدن، لاستئناف الحوار حول العلاقات المشتركة، وتحديداً؛ انسحاب القوات الأميركية «القتالية» المتبقية في العراق.

وعلى ما نقلت الوكالة الأميركية، عن ثلاثة مسؤولين في الحكومة العراقية، سُلّمت الرسالة إلى السفير الأميركي في العراق، ماثيو تولر.

وكان الحوار بين البلدين، حول الوجود الأميركي العسكري في العراق، انطلق خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، في حزيران الماضي.

وخلال الشهر الحالي، أعلن رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، نجاحه في إتمام انسحاب 60% من القوات الأجنبية المتواجدة في العراق. ووفق «البنتاغون»، لا يتجاوز عدد القوات الأميركية المتواجدة في العراق حالياً، الـ2500 عسكري.

الانتخابات الإسرائيلية: نتنياهو يتقدم بانتخابات الكنيست دون الحصول على أغلبية

القدس العربي . 2021/3/24

ظهرت نتائج عينات غير رسمية، أعلنتها قنوات تلفزيونية إسرائيلية، تقدم حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، في نتائج انتخابات الكنيست، لكن من دون الحصول على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة. وقالت القناة "13" إن حزب الليكود، حصل على 31 مقعدا، متقدما على بقية الأحزاب، لكنه يفتقد الأغلبية المطلوبة. وأضافت القناة، إن معسكر نتنياهو (حزب الليكود وأحزاب يمينية متحالفة معه) حصل على 54 مقعدا (من أصل 120) فيما حصل المعسكر المعارض على 59 مقعدا، في وقت حصل حزب "يمينا" على 7 مقاعد. ما القناة "12" فقالت إن معسكر نتنياهو حصل على 53 مقعدا فيما حصل المعسكر المعارض على 59 مقعدا، في وقت حصل حزب "يمينا" على 8 مقاعد. في حين قالت القناة "11" إن معسكر نتنياهو حصل على 54 مقعدا فيما

حصل المعسكر المعارض على 59 مقعدا في وقت حصل حزب "يمينا" على 7 مقاعد. وحصلت القائمة المشتركة برئاسة أيمن عودة، على 8 مقاعد وفق القناتين "13" و"11" فيما حصلت على 9 مقاعد وفق القناة "12". أما القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، فلم تتمكن من تخطي نسبة الحسم حسب جميع المحطات. ويمثل هذا تراجعا واضحا للنواب العرب الذين مثلوا ب 15 نائبا في الكنيست السابق. واستنادا الى القناة الإسرائيلية "12" فإن توزيع مقاعد الأحزاب، كان كالتالي "الليكود 31 مقعدا، هناك مستقبل (المعارض) 18، القائمة المشتركة 9، شاس 9، يمينا 8، أزرق أبيض 7، العمل 7، الصهيونية الدينية 7، يهودوت هتوراه 6، أمل جديد 6، إسرائيل بيتنا 6، ميرتس 6". أما حسب القناة 13، فإن توزيع مقاعد الأحزاب فكان كما يلي "الليكود 33 مقعدا، هناك مستقبل 16، القائمة المشتركة 8، شاس 8، يمينا 7، أزرق أبيض 8، العمل 7، الصهيونية الدينية 6، يهودوت هتوراه 7، أمل جديد 5، إسرائيل بيتنا 8، ميرتس 7". وجاءت النتائج حسب القناة "11" كما يلي "الليكود 31 مقعدا، هناك مستقبل 18، القائمة المشتركة 8، شاس 9، يمينا 7، أزرق أبيض 7، العمل 7، الصهيونية الدينية 7، يهودوت هتوراه 7، أمل جديد 6، إسرائيل بيتنا 7، ميرتس 6".

وفي السياق، تعرض مناهضون لنتنياهو، مساء الثلاثاء، لاعتداء قرب تل أبيب فيما مزق مجهولون إطارات سيارة ترافق بيني غانتس وزير الدفاع رئيس حزب "أزرق أبيض"، بحسب إعلام عبري. وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية إن معارضين لنتنياهو كانوا يستقلون سيارة تحمل مكبر صوت لتشجيع الإسرائيليين على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي انطلقت صباح الثلاثاء. ولاحقت مجموعة من الشبان السيارة قبل أن تمسك بها عند إحدى الإشارات المرورية ورشوا من بداخلها بمادة رذاذ الفلفل، قبل أن يلوذوا بالفرار. كما مزق مجهولون إطارات سيارة كانت ترافق وزير الدفاع قرب أحد مراكز الاقتراع بمدينة بتاح تكفا. وقالت الصحيفة إن الحديث يدور عن حافلة صغيرة ترافق غانتس في يوم الانتخابات وعليها شعار حزبه "أزرق – أبيض" الذي تقدم بشكوى للشرطة بشأن الواقعة. كما أعلن جيش الاحتلال الثلاثاء أنه تم إطلاق صاروخ من قطاع غزة باتجاه جنوب المناطق المحتلة بعد فترة وجيزة من قيام نتانياهو بجولة الى مدينة بئر السبع الجنوبي. وقال بيان للجيش: "منذ فترة وجيزة، أطلقت قذيفة من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية"، فيما أكدت متحدثة باسم الجيش أن صاروخا أصاب منطقة خالية". ولم ترد تقارير فورية عن وقوع أضرار أو إصابات جراء الصاروخ الذي يعتبر الأول الذي يطلق من القطاع الفلسطيني منذ كانون الثاني /يناير. وقد فعّلت إسرائيل الإنذار في المنطقة لدى سقوطه. كما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

نتنياهو يصف الانتخابات الإسرائيلية بـ"انتصار عظيم" لليمين

فرانس برس . 2021/3/24

تصدّر حزب الليكود اليميني الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت الثلاثاء في كيان الاحتلال، وهي الرابعة في غضون سنتين، وفق ما أفادت استطلاعات للرأي أجريت لدى خروج الناخبين من مراكز الاقتراع.

وأظهرت الاستطلاعات أن نتنياهو سيكون الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة المقبلة، لكن من دون أي ضمانات، إذ إنّ الأمر رهن بمدى قدرته على تشكيل ائتلاف يحظى بالغالبية في الكنيست.

وقال نتنياهو (71 عاماً) فجر الأربعاء أمام أنصاره في مقرّ الليكود "يجب أن لا تحصل بأي شكل من الأشكال انتخابات خامسة".

وأكّد أنّ حزبه "صار أول حزب في إسرائيل يتقدّم بفارق 30% عن الحزب الثاني، وهذه أكبر فجوة" في تاريخ الانتخابات في كيان الاحتلال.

وأضاف "مثلما جلبت اللّقاحات لإسرائيل، سأجلب لإسرائيل حكومة متينة وقوية ستخدم كل مواطنيها"، وزعم أنّ "إسرائيل هي بطلة العالم في الانتصار على كورونا وتمثّل نموذجاً يحتذى" في هذا المجال.

وهنّأ رئيس الوزراء المنتهية ولايته مواطنيه بمناسبة قرب حلول عيد الفصح اليهودي في 27 من الشهر الجاري، وقال "هل تذكرون كيف كنّا تحت الإغلاق في العيد، لكنّنا سنحتفل في هذا العيد كالمعتاد؟"، معتبراً أنّ "إسرائيل هي الدولة الأولى في العالم التي خرجت من كورونا".

لكنّ تصدّر الليكود الانتخابات لا يعني أنّ نتنياهو سيكون حكماً رئيس الحكومة المقبلة، إذ إنّ الأمر رهن بالتحالفات التي سيتمكّن من صوغها.

بينما فرض نفتالي بينيت (49 عاماً)، رئيس حزب "يمينا" المتشدّد نفسه على الأرجح كـ"صانع الملوك" الجديد، وقد يلعب دوراً في تسهيل مهمة نتنياهو أو عرقلتها.

ودعا نتنياهو نفتالي بنت للانضمام الى حكومته وقال "تحدثت الى بنت ودعوته للانضمام الى الحكومة.

ووصف نتنياهو النتائج الأولية بأنها "انتصار كبير لليمين"، وشكر الناخبين على تحقيقهم "انتصاراً كبيراً لليمين والليكود".

ووفق الاستطلاعات التي نشرت لدى إغلاق مراكز الاقتراع في الساعة 22,00 (20,00 ت غ)، فإن الليكود سيحصل على ما بين 31 إلى 33 مقعداً من أصل 120 في الكنيست. ويأتي وراءه حزب "يش عتيد" برئاسة الوسطي يائير لابيد الذي سيحصل على ما بين 16 إلى 18 مقعداً.

وسيحصل حزب "يمينا" على ما بين سبعة إلى ثمانية مقاعد.

وأظهرت "الاستطلاعات أنّ القائمة العربية المشتركة ستحصل على ما بين ثمانية إلى تسعة مقاعد، وهو نفس العدد الذي سيحصل عليه حزب شاس الديني المتشدّد لليهود الشرقيين.

وسيحصل كل من حزب العمل برئاسة ميراف ميخائيلي وحزب كحول لفان "أزرق أبيض" بقيادة وزير الدفاع بيني غانتس على ما بين سبعة إلى ثمانية مقاعد.

وقالت ميخائيلي "هذه مجرد بداية".

"ليس لنتنياهو 61 مقعداً "

من جهته قال لابيد في خطاب متلفز "في الوقت الحالي، ليس لدى نتنياهو 61 مقعداً لكن كتلة التغيير لديها".

وأضاف "سننتظر النتائج النهائية، ولكن كما هي الحال الآن، لن تكون هناك حكومة قائمة على أصوات العنصريين ورهاب المثليين. لقد بدأت التحدّث إلى قادة الأحزاب وسننتظر النتائج، لكنّنا سنبذل قصارى جهدنا لتشكيل حكومة معتدلة".

بدوره قال جدعون ساعر من حزب الأمل الجديد الذي انشقّ عن الليكود "سألتزم بوعدي بعدم الدخول في حكومة برئاسة نتنياهو، وسنبذل قصارى جهدنا لتشكيل حكومة تغيير، وإذا استطاع نتنياهو تشكيل حكومة في نهاية المطاف سنكون فخورين بأن نكون في المعارضة".

وعبّر غانتس عن امتنانه لناخبيه الذين أظهروا ثقتهم بحزبه، وقال "بدءاً من الغد، سأبذل قصارى جهدي لتوحيد الكتلة المؤيدة للتغيير. وإذا أُجبرت على مواجهة جولة خامسة من الانتخابات، فسأحمي بيقظة ديموقراطيتنا وسيادة القانون والأمن، لأنّ إسرائيل تأتي أولاً".

وفي حال انضمّ بينيت إلى نتنياهو، سيكون ذلك كافياً لرئيس الوزراء المنتهية ولايته لتشكيل حكومة يمينية. ويختلف بينيت مع نتنياهو على إدارة الأخير للأزمة السياسية.

وقال بينيت في أول تعليق له بعد صدور النتائج الأولية "سأعمل فقط كل ما هو مفيد لدولة اسرائيل، وما يعيد الخير إليها وإلى مواطنيها".

وأضاف أنه يدرك "ثقل المسؤولية الملقاة" على كاهله، من دون أن يكشف كل أوراقه.

وشدّد بينيت على أنّه يمثّل "اليمين الذي يدعو إلى اقتصاد قوي، والبعيد عن غياهب البيرقراطية، والذي يعمل على خفض الضرائب ويدفع بالاقتصاد الإسرائيلي قدماً".

ووفقاً للاستطلاعات فإنّ حزب يهدوت هتوراه الديني لليهود الغربيين سيحصل على ما بين ستة الى سبعة مقاعد، وكذلك كل من حزب ميرتس اليساري و"الحزب الديني الصهيوني"، الائتلاف المنضوي فيه خصوصاً حزب "القوة اليهودية" الديني المتشدّد المعادي للعرب بقيادة إيتمار بن غفير.

وسيتم نشر النتائج الرسمية غير النهائية ليل الثلاثاء. وأعلنت اللجنة الانتخابية أنها قد تعلن النتائج النهائية الجمعة.

ويحتاج نتنياهو إلى غالبية من 61 نائباً على الأقلّ لتشكيل حكومة. وسيتحالف على الأرجح مع الأحزاب الدينية ومع اليمين المتطرف، وذلك للمرة الأولى.

بالمقابل يراهن لابيد على إبرام تفاهمات مع الأحزاب اليسارية والوسط، أو حتى مع تشكيلات من اليمين خاب أملها بنتانياهو.

ولم يستبعد بينيت قبل الانتخابات الانضمام إلى حكومة مناهضة لنتانياهو.

ويحتفل الإسرائيليون في نهاية الأسبوع بعيد الفصح اليهودي. بعده، سيطلب الرئيس رؤوفين ريفلين من النواب الجدد اختيار مرشح قادر على الحصول على الغالبية في الكنيست لتأليف حكومة.

تصويت بنسب منخفضة

وصوّت الإسرائيليون الثلاثاء في الانتخابات التشريعية الرابعة في غضون عامين، في ظل انقسام حادّ حول ما إذا كان ينبغي لرئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته البقاء في السلطة أم لا.

وشهد النهار الانتخابي إقبالاً منخفضاً من الناخبين، وتخلّله إطلاق صاروخ من قطاع غزة على جنوب إسرائيل، في قصف هو الأول من نوعه منذ كانون الثاني/يناير.

ويأمل نتانياهو(71 عاماً) الذي تولّى منصب رئيس الوزراء لأطول فترة في تاريخ إسرائيل، تحقيق فوز جديد، على الرّغم من فشله بعد التجارب الثلاث الأخيرة في تشكيل حكومة غالبية مستقرّة ومواجهته ثلاث تهم قضائية تتعلق بالفساد.

وقال نتنياهو صباح الثلاثاء لدى إدلائه بصوته في حي رحافيا في القدس العربية المحتلة "آمل أن تكون هذه الانتخابات الأخيرة" للخروج من المأزق السياسي.

ودعي 6,5 ملايين إسرائيلي للمشاركة في التصويت. وكانت نسبة الاقتراع الساعة 20,00 (18,00 ت غ) أدنى بخمس نقاط مئوية مما كانت عليه في الوقت نفسه في انتخابات العام الماضي.

واختلفت مواجهة نتنياهو هذه المرة، إذ جاءت بعد قيادته جهوداً حثيثة للتطعيم ضد فيروس كورونا في حملة تلقيح حقّقت نجاحاً كبيراً وتعتبر الأسرع في العالم على مستوى الأفراد بعد تطعيم أكثر من نصف سكان إسرائيل الذين يزيد تعدادهم عن تسعة ملايين نسمة، بجرعة أولى ونحو 49 في المئة بالجرعة الثانية من لقاح فايزر/بايونتك.

وأدّت اتفاقية أوسلو التي وقّعت بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في 1993 ولاحقا الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى جنوح الناخبين الإسرائيليين نحو اليمين.

وعلّقت النائبة عايدة توما سليمان من القائمة العربية المشتركة بعد إعلان النتائج الأولية بالقول "شعبنا يُعطي ويجدّد ثقته بدرب القائمة المشتركة الوطني والكفاحي، وهذا إثبات على أنّ شعبنا يريد الوحدة التي تعطينا إياها القائمة"، متمنّية أن تحمل النتائج النهائية "أكبر تمثيل لشعبنا"، ومتوقّعة وصول ثلاث نساء من القائمة.

وكان عدد أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة 15، العدد الأكبر في تاريخ الكنيست، قبل أن يحصل فيها انشقاق.

بعد فرز 80% من الأصوات: معسكر نتنياهو 56 مقعدا والمشتركة 6 والموحدة تقترب الحسم

عرب 48 . 2021/3/24

أظهرت النتائج الحقيقة لانتخابات الكنيست الـ24 بعد فرز 80% من الأصوات، حصول المعسكر الداعم لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو على 56 مقعدا، بينما المعسكر المناوئ لنتنياهو حصل 59 مقعدا، فيما حصل حزب "يمنيا" على 7 مقاعد، والقائمة المشتركة 6 مقاعد، بينما القائمة الموحدة دون نسبة الحسم.

وبحسب النتائج المرحلية الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية، فقد حصل حزب الليكود على 31 مقعدا، "يش عتيد" 18 مقعدا، شاس 10 مقاعد، "يهدوت هتوراة" 9 مقاعد، "كاحول لافان" 8 مقاعد، حزب العمل 7 مقاعد، "يمينا" 7 مقاعد، "يسرائيل بيتنو" 7 مقاعد، المشتركة 6 مقاعد، الصهيونية الدينية 6 مقاعد، "تكفا حداشا" 6 مقاعد، "ميرتس" 5 مقاعد والقائمة الموحدة تقترب من نسبة الحسم.

وتم فرز نحو 3.5 مليون من الأصوات الحقيقة من أصل 4.4 مليونا من أصحاب حق الاقتراع الذين شاركوا بالانتخابات، علما أن النسبة العامة للمشاركة بالانتخابات بلغت 67.2%.

وبما يخص القوائم العربية، وبعد فرز 80% من الأصوات في البلاد، حصلت المشتركة بشكل مرحلي على 181402 من الأصوات التي تشكل 5.26% من مجمل الأصوات، بينما القائمة الموحدة حصلت على 108811 من الأصوات وما نسبته 3.15%، وهي تقترب من نسبة الحسم.

وتأتي هذه النتائج الحقيقة والمرحلية للانتخابات خلافا لنتائج العينات الانتخابية التي بثتها القنوات الإسرائيلية، التي أظهرت هيمنة أحزاب اليمين لكن دون حسم بشأن الائتلاف الحكومي، بحيث أن النتائج الحقيقة المرحلية تظهر إمكانية أن يشكل نتنياهو حكومة يمين فاشي (63 من أعضاء الكنيست) بحال أنضم لحكومته حزب "يمينا".

وتظهر النتائج المرحلية تعزز السيناريو الذي سيمكن نتنياهو من تشكيل حكومة يمين فاشي تعتمد على 61 من أعضاء الكنيست بحال أنضم "يمينا" للائتلاف الحكومي، فيما سيشكل المعسكر المعارض لتشكيل نتنياهو الحكومة 59 من أعضاء الكنيست.

أربعة سيناريوهات محتملة لشكل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي المقبل

وكالة سما . 2021/3/24

على الرغم من ظهور نتائج متقاربة من خلال العينات التي ظهرت عبر قنوات التلفزة العبرية، لانتخابات الكنيست الرابع والعشرين، إلا أن المشهد السياسي لا زال معقدًا في انتظار اتضاح صورة ما ستؤول إليه النتائج النهائية والتي قد ترجح كفة معسكر على آخر.

ومن خلال هذه العينات وحتى النتائج الأولية لعملية الفرز التي قد تستمر للخميس، فإن المشهد السياسي الإسرائيلي سيكون أمام عدة سيناريوهات من أجل تشكيل ائتلاف حكومي جديد.

وقد يكون السيناريو الأول، أن يصل معسكر اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود، إلى 61 أو 62 مقعدًا، ما يمكنه من تشكيل ائتلاف حكومي، شريطة أن ينضم إلى هذا الائتلاف زعيم حزب اليمين الجديد نفتالي بينيت الذي حصد ما بين 7 إلى 8 مقاعد وفق النتائج الأولية، لكنه قد لا يكون لوحده حاسمًا في إيصال هذا الائتلاف لهذا العدد من المقاعد، ما يعني أن نتنياهو سيكون بحاجة لتحالف آخر ربما يكون مع جدعون ساعر زعيم حزب أمل جديد، أو أن يقنع بيني غانتس زعيم حزب أزرق – أبيض بالانضمام إلى ائتلافه مجددًا، أو حتى إمكانية إقناع زعيم القائمة العربية الموحدة منصور عباس بدعم ائتلافه بدون المشاركة في الحكومة.

في حين أن السيناريو الثاني الماثل أمام نتنياهو لتشكيل ائتلاف حكومي بالشراكة مع بينيت، إقناع أفيغدور ليبرمان للعودة للكتلة اليمينية، أو التوجه نحو الاتصال بأعضاء كنيست من أحزاب متفرقة وعرض عليهم حقائب وزارية وصولًا لـ 61 مقعدًا أو أكثر، من أجل تشكيل ائتلاف مستقر، خاصةً وأن التقديرات تشير إلى أنه قد يصل إلى 60 مقعدًا أو أقل بقليل في حال تحالفه مع بينيت.

ويظهر سيناريو ثالث يتمثل في إمكانية نجاح يائير لابيد زعيم حزب هناك مستقبل في تشكيل ائتلاف حكومي يصل لـ 61 أو 62 مقعدًا، خاصةً وأن الترشيحات تشير لإمكانية وصوله لـ 60 مقعدًا بأريحية في حال نجح بإقناع قادة أحزاب المعارضة ومنهم ساعر وغانتس والقائمة العربية المشتركة، وليبرمان، والعمل، بالانضمام لائتلاف حكومي تحت قيادته، مع إمكانية أيضًا ضم منصور عباس.

كما يظهر سيناريو رابع يتمثل في إمكانية أن يذهب نفتالي بينيت لرئاسة الوزراء بتشكيل ائتلاف حكومي من خلال إقناع قادة بعض الأحزاب مثل غانتس وساعر وليبرمان وميراف ميخائيلي زعيمة العمل، إلى جانب الليكود من خلال إقناع نتنياهو بالمشاركة في هذا الائتلاف، إلا أنه من المستبعد مثل هذا الخيار في ظل رفض نتنياهو المتوقع بأن يكون وزيرًا في حكومة يقودها شخص آخر.

———————

مصدر إيراني ينفي صحة تقارير عن اغتيال نائب قائد "فيلق القدس"

وكالات أنباء . 2021/3/24

نقلت "وكالة أنباء التلفزيون الإيراني" عن مصدر "مطلع" نفيه صحة النبأ عن اغتيال نائب قائد "فيلق القدس" بالحرس الثوري الإيراني للشؤون الاقتصادية، رستم قاسمي، على يد إسرائيل.

وقال المصدر للوكالة، إن الأنباء التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول باغتيال قاسمي "غير صحيحة".

وسبق أن تناقلت بعض وسائل الإعلام وحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي تقارير تحدثت عن اغتيال قاسمي، الذي شغل كذلك منصب وزير النفط في حكومة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، على يد عناصر في هيئة الاستخبارات والمهمات الخاصة "الموساد" في لبنان.

فلسطين وخيارات المرحلة الراهنة... هل من مشروع بديل؟

معين الطاهر . العربي الجديد . 2021/3/24

ما هي إلا أيام وأسابيع، وينتهي ضجيج الانتخابات الفلسطينية وصخبها، ويتضح أنها لم تكن قادرة على الإجابة عن الأسئلة المصيرية. وفي أكثر التوقعات تفاؤلًا، إن فُتحت صناديق الاقتراع في وقتها، ولم يتم تأجيلها، فإنها قد تدير الانقسام من دون أن تحقق المصالحة، وقد تفتح الباب للعودة إلى دائرة المفاوضات، من دون أن تتقدّم هذه خطوة واحدة على طريق تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. قد تتغير الوجوه، من دون أن تتغير البرامج، وستكتشف قوى وفصائل حجمها الحقيقي، لكنها على الأرجح ستبقى كما كان حالها سابقًا، تحاول البقاء في المشهد من دون تأثير يذكر فيه، ولن تتحقق وحدة الشعب فيها طالما أن انتخاب رئيس "دولة" فلسطين، لا يشارك فيه سوى ثلث الشعب الفلسطيني، مع غياب فلسطينيي الشتات وفلسطينيي الداخل المحتل منذ عام 1948، وما دام المجلس الوطني الفلسطيني يعيَّن أعضاؤه وفق نظام المحاصصة، ويتم تغييب منظمة التحرير، والعبث ببرنامجها، والاستمرار في تجربة المجرّب، والحيلولة دون بناء مشروع وطني فلسطيني مقاوم، يستند إلى التمسّك بالرواية التاريخية للشعب الفلسطيني في مواجهة الرواية التوراتية الصهيونية، ويستكشف حلقة نضاله المركزية، ويطوّر أشكالها وأساليبها. ما يجري الآن ليس سوى فترة قصيرة المدى، سنكتشف نتائجها سريعًا، وربما تفتح الباب أمام تفكير جدّي، وممارسة عملية، باتجاه السعي إلى بديل وطني قادر على النهوض من تحت ركام اتفاق أوسلو، وبراثن التنسيق الأمني، ومحاولات التطبيع العربي مع العدو الصهيوني.

في واقعنا الراهن، هناك من لا يزال متمسكًا بحل الدولتين، باعتباره يمثل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، على الرغم من المدى الزمني الطويل الذي ظل فيه هذا الحل سائدًا في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. ولعلنا نستطيع القول إن البداية لم تكن باتفاق أوسلو، وإنما قبل ذلك، منذ تبنت الفصائل الفلسطينية برنامج النقاط العشر عام 1974، حين تخلت عن شعار تحرير كامل التراب الفلسطيني عبر الدعوة إلى إقامة سلطة فلسطينية وُصفت يومها (ويا للمفارقة) بأنها مقاتلة، وبأنها ستُقام على أي بقعة أرض "تتحرّر"، مع يقين القيادة الفلسطينية أنها، إن أُقيمت، فستكون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستتم محاولة استعادتها عبر الانخراط في مشاريع التسوية. ومنذ ذلك التاريخ، سلكت هذه القيادة مسارًا متعرّجًا مزج ما بين التصدّي لمحاولات التصفية الصهيونية والرغبة في اللحاق بقطار التسوية، وحجز مقعدها فيه. وتخلل ذلك قتال ودفاع عن مواقع الثورة الفلسطينية المسلحة، وتنازلات متدرّجة تعاظمت حتى أصبحت هي الوجه الغالب منذ إعادة إنتاج "أوسلو" في عهد الرئيس محمود عباس، حيث فقد هذا المشروع جميع حيثيات وجوده واستمراره، مع فشل المفاوضات العبثية في تحقيق أي منجز، وسط تغوّل الاستيطان، والاستيلاء على أكثر من 70% من مساحة الضفة الغربية بذرائع متعدّدة، مع ثمانمئة ألف مستوطن يهودي، بحيث تحوّلت إلى نقاط منفصلة جغرافيًا، تنهي أي إمكانية واقعية لإقامة دولة، كما جاء في تقرير "بتسيلم" (منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية).

ثمّة اتجاه متزايد في أوساط من آمنوا بحل الدولتين يميل إلى انتقاد اتفاق أوسلو، وصولًا إلى رفضه، والمطالبة بإلغائه، وسحب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، كما عبّرت عن ذاك قرارات المجلس المركزي الفلسطيني

المتكررة، قبل أن تنكص عنها السلطة الفلسطينية، وتعود إلى ما كانت عليه قبل مايو/ أيار 2020، بما فيها التنسيق الأمني، وأموال المقاصّة الضريبية، ووفق الشروط الإسرائيلية. على أن الاتجاه الغالب في هذا التيار ما زال يعتقد أن في اتفاق أوسلو إيجابيات، أهمها "اعتراف" إسرائيل بالشعب الفلسطيني، كما قال صائب عريقات مرارًا، مفسّرًا ذلك بأن اعترافها بتمثيل المنظمة الشعب الفلسطيني في المفاوضات هو بمنزلة اعتراف صهيوني بوجود شعب فلسطيني! في حين يعتقد آخرون أن إسرائيل هي التي تعمل على تقويض اتفاق أوسلو، فلماذا يلغيه الفلسطينيون، وتمنح مبرّرا لتقويض السلطة شرعيتها المبنية على هذا الاتفاق؟ على أن النقطة الأهم هنا أن أغلب من ينتقدون مسار المفاوضات، وتعثر السلطة وعجزها، من مؤيدي حل الدولتين، إنما يتخذون هذا الموقف، احتجاجًا على أسلوب الأداء وكفاءة الأشخاص المفاوضين، وليس على الاستراتيجية ذاتها (ناصر القدوة مثالًا)، فالمشكلة، في نظرهم، هي في الأشخاص وليس في البرنامج. وهم يبرّرون تمسّكهم بهدف حل الدولتين برغبة المجتمع الدولي وتأييده "اللفظي" ذلك، متناسين أن هذا التأييد، على أهميته، لم يفلح في تجميد الاستيطان يوما واحدا، أو في تفكيك مستوطنة واحدة قائمة.

يقتصر الحديث هنا على الاتجاه العام لهذا البرنامج، متجنبين التطرّق لبعض الذين يعتبرون هذا الحل بمنزلة فزّاعة، يظنون، والظن هنا إثم كبير يتجاوز بعضه، أنهم قادرون على التلويح بها لإخافة الإسرائيليين، وحملهم على القبول بحل الدولتين، باعتباره أهون الشرّين، أو استخدامها للتقليل من مخاطر الاستيطان ودوام الاحتلال، ما دام الجميع سيعيشون في دولة واحدة، فتلك اتجاهات هامشية لا تستحق التوقف عندها.

المقصود هنا ببرنامج الدولة الواحدة هو الذي يعتبر أنه امتداد لفكرة منظمة التحرير الفلسطينية، أوائل سبعينيات القرن الماضي، والمتعلقة بإقامة دولة ديمقراطية، وصفها بعضهم في حينه بالعلمانية، تتعايش فيها جميع الأديان، مع تطوير لهذه الصيغة، بحيث تتحدّث عن دولة ديمقراطية واحدة على الأرض الفلسطينية كاملة، ولسكانها على اختلافهم وتعدّدهم، مع مناداتها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ورفضها الصهيونية، في الوقت الذي تعترف فيه بنشوء قومية يهودية في فلسطين، وإن لم تكن اليهودية قومية في الأصل.

يعتقد أنصار هذا التوجه أن واجبهم يكمن في تقديم حل إنساني "عادل" للقضية الفلسطينية، يعالج أيضًا مشكلة "المواطنين" اليهود. وهي أفكارٌ تلتقي، في بعض جوانبها، مع حلولٍ أخرى، مثل دولة لجميع مواطنيها، ودولة ثنائية القومية، وشعبين في دولة واحدة. وهي جميعها تنطلق من الرغبة ذاتها في تقديم صيغ منطقية لحلول مستقبلية، في محاولةٍ لإحراج الخصم المتمثل في الجانب الصهيوني المهيمن والمسيطر، وكسب تأييد المجتمع الدولي لها. ولا شك في أن ثمة أفرادًا يهودًا يساريين متحرّرين من الصهيونية، وغالبيتهم من الوسط الأكاديمي، مؤمنون بهذه الأفكار، لكن من غير المحتمل أن تحقق مثل هذه الأفكار اختراقات مهمة داخل الوسط اليهودي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو اليمين الصهيوني الديني.

هنا تبرز أسئلة عدة؛ هل المرحلة هي مرحلة طرح حلول؟ هل موضوعنا نظري إلى درجة التخيّل أن طرح صيغة منطقية لحل الصراع قد تشكل مفتاحًا لهذا الحل؟ وهل يتفق ذلك مع فهمنا للحركة الصهيونية؟ وهل على الضحية أن تقدّم حلًا للجلاد، خارج إطار تحرّرها من قبضته؟ وكيف يمكن أن تحقق هذه الحلول اختراقًا داخل

المجتمع الصهيوني، من دون مراكمة النضال، وإحداث تغيير واضح في ميزان القوى، قد يدفع فئاتٍ منه إلى الاعتراف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني؟ فالسؤال هنا بشأن أولويات العمل والنضال، أما الحلول فلم يئن أوانها بعد، وأوانها مرهونٌ بتغيرات كبرى. حتمًا لا ينبغي وجود أفكار عن إلقاء اليهود في البحر، وجل التركيز في هذه المرحلة يجب أن ينصب على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وضرورة الاعتذار عن الجرائم التاريخية التي ارتُكبت بحقه، والسعي إلى مراكمة النضال الفلسطيني، وفضح الممارسات الصهيونية التي تشكّل بمجموعها نظام أبارتهايد يفرض نفسه على الشعب الفلسطيني كله.

ثمّة مخاوف أخرى مشروعة تدور حول كيفية حماية فكرة الدولة الواحدة من الوقوع في شرك المساواة في الحقوق المدنية، والحصول على بعض مكتسبات صغيرة في الإطار الثقافي، مع استمرار الهيمنة الصهيونية على جميع مناحي الحياة، وهو ما يُلاحظ حاليًا في ممارسات بعض القوى والأحزاب العربية، مثل التصويت لبيني غانتس، أو الوقوع في فخ الأسرلة، بذريعة تحقيق خدمات للمجتمع العربي، بحيث تُختزل قضيتنا من قضية شعب يطالب بالتحرّر وبحقوقه التاريخية إلى قضية حقوق مدنية.

وبشأن الكفاح المسلح، من حيث المبدأ، شأنه شأن جميع أشكال النضال، يمثّل شكلًا مشروعًا لجميع الشعوب التي تقاتل من أجل حريتها، وفي طليعتها الشعب الفلسطيني الذي يقاتل ضد الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي. وقد كانت مرحلة الكفاح المسلح في الستينيات، والسبعينيات، وأوائل الثمانينيات، مرحلة ذهبية في تاريخ الشعب الفلسطيني، وثمّة حنين لدى بعضهم بالعودة إلى تلك المرحلة وذلك البرنامج. لم تعد قواعد الارتكاز في دول الطوق المحيطة بالكيان الصهيوني (الأردن وسورية ولبنان) موجودة أو متاحة للعمل الفلسطيني المسلح كي ينطلق منها؛ الكفاح المسلح من الخارج إلى الداخل الفلسطيني لم يعد ممكنًا، وهو يحتاج متغيرات عربية، وربما إقليمية كي يعود، وحتمًا ليس بالأشكال والأساليب السابقة ذاتها.

في الانتفاضة الثانية، نفّذت الفصائل والكتائب الفلسطينية، على تعدّدها، عمليات عسكرية بطولية ضد العدو الصهيوني، تراوحت ما بين العمليات الاستشهادية في العمق الإسرائيلي، والدفاع عن المدن والمخيمات الفلسطينية، وقد حظيت هذه العمليات في بداية الانتفاضة بدعم وتأييد من الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي اعتقد أن بإمكانه من خلالها إجبار الحكومة الإسرائيلية على تقديم بعض التنازلات له، بعد فشل مباحثات كامب دايفيد، لكن الحكومة الإسرائيلية لم ترضخ لذلك، ولم تكن لدى القيادة الفلسطينية استراتيجية واضحة ترتقي إلى مستوى البطولات السابقة. كان الهدف انتزاع بعض التنازلات، والعودة إلى المفاوضات، ونتيجة هذا الموقف الذي يميل إلى التصعيد يومًا، ومن ثم يعود ويرضخ للضغوط، فيطلب التهدئة، فقدت القيادة السيطرة والتوجيه، وحوصر ياسر عرفات ثم قتل، وتآمرت قيادات السلطة على الانتفاضة. الانتفاضة الثانية مرحلة مجيدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لكنها ما زالت بحاجة إلى التقويم والمراجعة والنقد، واستعادة دروسها الثمينة، على الصعيدين العسكري والسياسي، ورواية قصصها الحقيقية.

في قطاع غزة، نمت وتطورت تجربة مختلفة على الصعيد العسكري، فقد تصدت المقاومة في غزة لثلاثة اجتياحات صهيونية، وأسست خلالها بنية عسكرية منظمة، وبنت شبكات من الأنفاق، وطورت قدراتها

الصاروخية، بحيث أضحت تشكل قوة ردع قادرة على الوصول إلى مختلف المدن الإسرائيلية، وشل الحياة في الجبهة الداخلية للعدو الصهيوني.

الجهد العسكري في غزة إنجاز كبير، ينبغي المحافظة عليه، والتمسّك به، وعدم إخضاعه لمساومات الانقسام والمصالحة والسلطة، والحذر من تلك الحلول التي تستهدف احتواء هذا السلاح، وتفكيك شبكات المقاومة. الجهد العسكري في غزة دفاعي بالدرجة الأولى، واستخدامه أحيانًا لفكّ الحصار أو تخفيفه هو أيضًا إجراء دفاعي، فالحصار والتجويع هما من الأعمال الحربية بامتياز. أما الحديث عن كون هذا الفعل العسكري جزءًا من فعل أكبر على مستوى المنطقة، فهو أمر متروك للتطورات في المنطقة والإقليم، ولا يمكن التنبؤ به الآن، ولكن حسبنا أن نذكر أن عملًا مشتركًا لم يحدث سابقًا لدى تعرّض غزة لثلاث حروب، أو لدى تعرّض جنوب لبنان للاجتياح، فالأمر أكثر تعقيدًا مما يبدو، ولندعها متروكة لوقتها.

شهدت الضفة الغربية أيضًا أشكالًا للفعل العسكري، بعضها تشكّل من محاولات متفرّقة ومتباعدة لعمل عسكري منظم، أما الوجه الرئيس فكان تلك العمليات الفردية المجيدة، من طعن بالسكاكين، ودهس بالسيارات والشاحنات، وحوادث إطلاق النار، في ما يمكن أن نطلق عليه اسم "عمليات الذئاب المنفردة"، وهذه ستستمر وتتصاعد باستمرار الاحتلال، ولعلها البديل الشعبي لظاهرة الكفاح المسلح.

مما سبق، نخلص إلى أن استعادة الكفاح المسلح برنامجا كاملا، وحلقة مركزية للنضال الفلسطيني في المرحلة المقبلة، أمر متعذّر، وغير عملي، ولا يتواءم مع الظروف الحالية، لكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة تمكّن من اجتراح أشكال وأساليب أخرى لا تقل أهمية عن المرحلة السابقة.

تتعدى إشكاليات رؤية الوضع الحالي مسألة البرامج والتصورات إلى الأدوات، والفصائل التي تحملها وتنهض بها، إذ تعاني الساحة الفلسطينية من سلطةٍ عاجزةٍ تحمل مشروع حل الدولتين، وهي لا تنعم بالحد الأدنى من الحكم الذاتي الفاقد جميع مظاهر السيادة، على نحوٍ ينذر بتحولها، وعبر سياسات التنسيق الأمني، والتعاون الاقتصادي، إلى جيوبٍ معزولةٍ خاضعةٍ لإرادة الاحتلال وهيمنته كليا، ما لم تتحوّل إلى سلطة خدمات للشعب الفلسطيني، تؤدّي دورًا شبيهًا بدور البلديات، بعيدًا عن أي دور سياسي، أو تنسيق أمني مع العدو، وتستعيد منظمة التحرير دورها القيادي النضالي بعد إعادة بنائها. أما الفصائل، فقد ترهل أغلبها، ولم تعد تمثل سوى ماضٍ مجيدٍ تعيش على ذكراه، لكنها غير قادرة على تجديده أو الاحتفاظ به.

يجب أن تنطلق أدوات المشروع الفلسطيني الجديد من ميادين النضال، وعبر تصعيد المقاومة الشعبية، وأشكال النضال الأخرى، بحيث تفرز هذه الميادين أدواتها النضالية، وقياداتها الجماهيرية، وهي مهمةٌ تقع على عاتق جيل الشباب، بالدرجة الأولى، في فلسطين والشتات.

فلسطين.. هل الانتخابات هي الحل؟

د. ناجي صادق شراب . المصري اليوم . 2021/3/24

لم يمارس الشعب الفلسطينى حقه الدستورى والقانونى فى ممارسة السلطة واختيار ممثليه فى السلطتين الرئاسية والتشريعية إلا مرتين، الأولى فى انتخابات عام 1996 عند اختيار ممثلى السلطة التشريعية وانتخاب الرئيس ياسر عرفات، أول رئيس منتخب، وهى الانتخابات التى فازت فيها «فتح» تشريعًا ورئاسة لتكتمل سيطرتها على مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، والثانية فى انتخابات عام 2006 التى فازت فيها «حماس» بالمجلس التشريعى والحكومة، فيما فازت «فتح» بالرئاسة.

منذ ذلك التاريخ، لم تجر أى انتخابات. وبحسابات الأرقام، لم يمارس الفلسطينيون حقهم كمصدر للسلطات على مدار أربعة وعشرين عامًا، عشرة أعوام بين الانتخابات الأولى والثانية، وأربعة عشر عامًا منذ انقلاب «حماس» وسيطرتها على غزة والتنازع على الشرعية والتمثيل. وكانت هذه الفترة كفيلة بتضخيم السلطة وتقوية النزعات الأمنية القمعية وتكميم الأفواه، إضافة إلى تقليص هامش الحرية وممارسة الحقوق التى نص عليها القانون الأساسى الفلسطينى.

نجم عن تغييب دور الشعب، بصفته مصدرًا للسلطات، تجميد الشرعية السياسية واحتكار السلطة وضعف مؤسساتى وتراجع فى فاعلية وتأثير القرار السياسى الفلسطينى فى كافة مستوياته. وأتت النتيجة الحتمية لعدم ممارسة الشعب سلطاته فشلًا فى بناء نظام سياسى ديمقراطى توافقى حاضن لكل مكونات القوة الفلسطينية، وكإطار لصناعة القرار الذى يشارك فيه الكل مما يدعم الخيارات والمقاربات الفلسطينية، وفى بلورة الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا والآليات اللازمة لتحقيقها، وفى مقدمها إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. من هذا المنظور، عدم إجراء الانتخابات على مدار هذه الفترة الطويلة يعنى تراجعًا فى المدة نفسها لتحقيق الأهداف الوطنية. والشعب كمصدر للسلطات منصوص عليه فى كل المواثيق الدولية. ففى المادة 21 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نص صريح مفاده أن الشعب مصدر السلطات ويعبر عن هذه السلطات بممارسة الانتخابات الدورية المتفق عليها والنزيهة.

تؤكد الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أن لكل مواطن الحق فى أن يمارس حقه فى التصويت والترشح فى الانتخابات. هذه حقوق فطرية مثبتة دوليًا، ومثبتة فى القانون الأساسى الفلسطينى. وعدم إجراء الانتخابات فى مواعيدها يعد انتهاكًا لهذه الحقوق وتعديًا عليها.

فى هذا السياق، إصدار المراسيم الرئاسية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطنى يمثل استعادة لممارسة الشعب الفلسطينى حقه فى اختيار ممثليه ونوابه، وتجديدًا للشرعية السياسية والمؤسساتية.

ربما يتساءل بعضهم كيف لهذه الانتخابات وحالة الانقسام قائمة ومتجذرة، والرد ببساطة أن إجراء الانتخابات النزيهة والشفافة وفى ظل ضمانات قانونية وسياسية ومراقبة دولية وإقليمية إسقاط لحالة الانقسام، لأننا سنكون أمام حكومة وطنية واحدة ومؤسسات سياسية لها صفة الشرعية واتخاذ القرار الملزم.

من أهمية هذه الانتخابات وضرورة إجرائها تعبير عن إرادة الشعب الفلسطينى وتأكيد على وحدانيته ورفض لكل مشروعات تهدف إلى تفكيكه وتجزئته فى بقع ومناطق منعزلة بحكم الاحتلال والانقسام. وعلى مدار الأربع وعشرين عامًا من عدم ممارسة الانتخابات عبر الشعب الفلسطينى ومن خلال وسائل كثيرة عن رفضه كل مظاهر الاحتلال، وكل انتهاك لحقوقه الأساسية من قبل من يمارسون السلطة والحكم فى الضفة وغزة، وخرج الكثير من صور الاحتجاج الشعبى التى قوبلت بالقمع.

الآن، دور الشعب الفلسطينى أن يؤكد حقه فى ممارسة السلطة وأنه مصدر لكل السلطات. وأى تقصير فى ممارسة هذا الحق يتحمله الشعب الفلسطينى الذى يملك الكفاءات والخبرات والعقول ونسبة التعليم لديه عالية جدًا، ما يمكنه من ممارسة السلوك الديمقراطى والاختيار الانتخابى السليم. ويقول الصحفى والروائى البريطانى جورج أورويل إن الشعب الذى يتبنى الفاسدين والانتهازيين والمحتالين والناهبين والخونة لا يعتبر ضحية، بل هو شريك فى الجريمة.

تأتى الانتخابات الفلسطينية بعد الانتخابات الأمريكية وفوز الرئيس جو بايدن، الذى سيكون أكثر انفتاحًا على الفلسطينيين بعد القرارات الكارثية التى اتخذتها إدارة دونالد ترامب السابقة، وبعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة فى مارس، وبعد التحولات فى العلاقات العربية – الإسرائيلية. لذلك هى خيارات حتمية ولا مجال للتراجع والفشل فيها، فالحاجة الوطنية تستوجب سلطة فلسطينية واحدة ولها صفة الشرعية حتى تكون قادرة على التعامل والتكيف مع التحولات الإقليمية والدولية. لهذا تحتاج إلى إفراز نخبة قوية تحمل رؤية وبصيرة سياسية نافذة وقادرة على التعامل مع هذه التحولات بما يحقق المصلحة الفلسطينية.

الأهم من كل ذلك المشاركة السياسية الواسعة فيها بما يتيح التداول فى السلطة والتداول فى الأجيال السياسية التى حرمت من الانتخابات والمشاركة. وستكون هذه الانتخابات رسالة قوية عالميًا على مستوى المشاركة وعلى مستوى القبول بنتائجها. وفى حال نجاحها ستشكل مرحلة مهمة فى النضال السياسى الفلسطينى. فالانتخابات من أهم المقاربات السياسية فى تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية، وليس مجرد الوصول إلى السلطة، والأهم إدارة السلطة التى ستفرزها هذه الانتخابات.

أي انتخابات نحتاج؟

جمال زقوت . ملتقى فلسطين . 2021/3/23

رغم أن الطريق نحو صندوق الاقتراع باتت تبدو سالكة، إلا أن العثرات التي تعترض إنجاز هذا الاستحقاق ما زالت ماثلة. سواء المتعلقة بالأزمات الداخلية المتراكمة لدى الأطراف المهيمنة على المشهد، أم تلك التي تضعها اسرائيل؛ سيما المتعلقة بمكانة مدينة القدس ومشاركة ناخبيها ترشيحاً وتصويتاً، وغيرها من الحسابات الذاتية التي تتمحور بين نزعات الهيمنة والتفرد أو تلك المتصلة بجذور الانقسام، أو بالمحاصصة التي توفر إمكانية الحفاظ على الأمر الواقع الذي يُؤَمِّن استمرار التفرد وتوزيع الحصص بينهما، أو تلك المتصلة بقلق اسرائيل من مدى إمكانية إبقاء احتواء الحال على ما هو عليه بما وفره لها من آليات ليس فقط لضمان بقاء حالة الانقسام، بل واستفراد حكومة الاحتلال بكلا الطرفين وإحكام الإمساك بعوامل بقائهما في خدمة بقاء هذا الواقع .

حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي حصدت من حالة التمزق وقلة الحيلة في المشهد الفلسطيني إنجازاتها التاريخية التي عملت عليها منذ سنوات طويلة، وربما لم يخطر في بالها إمكانية أن تتحول من وجهة نظرها إلى واقع يقدمه لها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على طبق من فضة، والذي كان يتسابق مع عتاة بلطجية الفكر الصهيوني في مدى إخلاصه لعصارة استراتيجيتهم القائمة على إدارة الظهر لحقوق الشعب الفلسطيني، والتعامل معهم كمجرد سكان ربما يكون وجودهم عابر في انتظار متغيرات كبرى لاستكمال ما لم ينجزوه في نكبة عام 1948.

إذا كانت هذه استراتيجية الاحتلال الاسرائيلي الراهنة وفي المدى المنظور، ما لم يحدث تغيير جذري في موازين القوى، فإن أي معالجة للأوضاع الفلسطينية تتوقف على كيف يمكن أن تشكل الانتخابات خطوة، مهما كانت صغيرة ولكن واضحة، نحو وضع الفلسطينيين في ظروف تساعدهم على مواجهة هذه الاستراتيجية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية.

صحيح أن الضوء الأخضر الأمريكي، وتهيئة ميدان الحلبة السياسية التي وفرتها إدارة ترامب، لم تعد هي التي تتحكم في استراتيجية البيت الأبيض، ولكن الوقائع التي ولّدتها خطة "نتانياهو ترامب" لا تقتصر فقط على أي دور يمكن أن تلعبه الإدارة الأمريكية الجديدة للخروج من هذه الوقائع أو بالحد الأدنى تصويبها، بل فإنه بدون خروج الفلسطينيون من قواعد اللعبة التي أدخلتهم إلى هذا الواقع المعقد والخطير، والذي لا تكفي لمعالجته سياسة الرضى عن النفس والاعتقاد أن مجرد رفض أو عدم القبول الرسمي لهذه الاستراتيجية، فإنه قد أطيح بها.

هنا تبرز أهمية تقديم إجابات واضحة إزاء جدية معالجة الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من حالة ضعف غير مسبوقة، والتي ما زالت تتعمق يومياً، طالما أن الأطراف المهيمنة على المشهد الداخلي لم تقرر بعد الخروج الكامل من الطريق التي أوصلتنا لما نحن عليه اليوم، أو أن تأتي الانتخابات بنتائج تجبرها على التراجع عنه. والتي لا تقتصر فقط على مغادرة أطواق أوسلو وقواعدها ومسارها، وليس الإصرار على جلب الأطراف التي عارضت هذا المسار، إلى ما هو في الواقع أقل منه بفعل التآكل الهائل في الموقف الفلسطيني والانحياز

الأمريكي للمواقف الاسرائيلية منذ انطلاق عملية مدريد ومن بعدها أوسلو، بل وبلورة استراتيجية مغايرة تضعنا على طريق جديد يفرض على العالم وعلى اسرائيل التعامل بطريقة مختلفة مع قضيتنا وحقوق شعبنا .

والسؤال الذي يُشهر اليوم: لماذا، وبعدما كادت أن تُطوى صفحة ما بات يعرف بشروط الرباعية، يتم العودة إليها كشروط على القوائم المترشحة لانتخابات المجلس التشريعي، ونحن نعلم أن تلك الشروط كانت أحدد مسببات الانقسام وتداعياته ولا أقول كل أسبابه؟ كيف يمكن لسياسة تقديم تلك الشروط قيداً ذاتياً على حركتنا السياسية، والتي إذا كان هناك من قيمة سياسية فعلية للانتخابات فهي أن تشكل حاضنة برلمانية لاستعادة الوحدة وتمهيد الطريق لخروج نهائي وآمن من مسار أوسلو وليس إعادة بناء أفخاخ هذا المسار، وبأيدينا نحن هذه المرة.

هل هذا الطريق هو الذي سيدفع حكومة الاحتلال لمراجعة خياراتها؟ ويفرض أيضاً على الولايات المتحدة عدم الانتظار طويلاً حتى تبلور سياستها الجديدة نحو ما يمكن تسميته بإعادة فتح الباب نحو تسوية متوازنة وجادة، جوهرها اعتراف اسرائيل المسبق بحقوقنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وحق شعبنا في تقرير المصير وليس العودة لمفاوضات عبث فيما إذا كان لنا مثل هذه الحقوق أم لا !

إن البرلمان الذي يحتاجه الفلسطينيون يجب أن يكون وعاءً لاستعادة وحدة الوطن ومؤسسات السلطة الوطنية، وليس تقاسمها؛ بتكريس الأمر الواقع والأسباب التي أوصلتنا إليه. كما أن البرلمان الذي نحتاجه يجب أن يكون أداة فعّالة لوضع أسس معالجة الملفات التي كرست حالة الضعف والتمزق في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تكاد تعصف بوحدة الفلسطينيين ومكانتهم كشعب، وما حققه من إنجازات في مسيرة كفاحه، وما يتطلبه ذلك من أدوات استنهاض طاقات الفلسطينيين في كل مكان، سواء لجهة إعادة الأمل لمواطني الأرض المحتلة بأن حقوقهم في المواطنة وإعادة الأمل لهم هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الكفاحية لتعديل ميزان القوى التي تبدأ من حكومة وطنية رشيدة وفاعلة وقادرة على تقديم كل ما يلزم للناس لتعزيز صمودهم وردم فجوة الثقة مع المواطنين الذين بحاجة لاسترداد كرامتهم حتى يكونوا قادرين على الانخراط في معركة استرداد كرامة الوطن. أو إعادة الاعتبار لمكانة فلسطينيي الشتات، باستعادة المكانة الائتلافية لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال فتح أبوابها لجميع القوى السياسية والاجتماعية غير المشاركة فيها حتى الآن، لتكون جزءاً لا يتجزأ من آليات صنع القرار بعيداً عن كل مظاهر التفرد والدكتاتورية التي تطلّ برأسها في العديد من المحطات والمواقف والسياسات.

في الطريق لتلك المرحلة يبدو أن الأطراف المهيمنة لم تُسلّم بعد بتلك الحقائق، وفي مقدمتها أنه لم يعد بالإمكان استمرار الهيمنة والتفرد على القرار الوطني وذلك المتصل بحياة الناس من أي قوة كانت، بل من الواضح أن هناك صراعاً حاداً على هذا الهدف بين مسارين، يتمثل أحدهما بالنظر للانتخابات كمجرد معالجة شكلية لشرعنة قواعد وبنية النظام السياسي القائم وتكريسها كصيغة للتقاسم والمحاصصة الثنائية، وأخرى تسعى لتغيير القواعد السياسية والبنيوية لآلية ومضمون اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصير الوطني. وإنه إذا ما قُدِّر التغلب على العقبات التي تعترض الوصول لصندوق الاقتراع، فإن الذي سيقرر أين سترسي سفينة النجاة هي إرادة الناخب وانحيازه للتغيير، ليس فقط في معالجة قضاياه المعيشية الضاغطة، بل وبلورة لوحة جديدة لطبيعة وبنية النظام السياسي ودوره، وما يتطلبه ذلك من تزكية قوى سياسية جديدة تنهض من رحم الأزمة وقدرتها على تقديم إجابات

ملموسة وذات مصداقية للخروج منها، وبما يُمَكِّن من استعادة الثقة والأمل بقدرة الناس على الانخراط الشعبي الواسع في بلورة وصَون مثل هذه الاستراتيجية التي تشكل في الواقع خشبة الخلاص وبوابة الإنقاذ لمشروعنا الوطني بكل أركانه ومرتكزاته، وفي مقدمتها صمود الشعب على أرض وطنه وإعادة بناء هويتنا الوطنية ومؤسساتنا الجامعة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد لشعبنا وقائداً فعلياً في كفاحه نحو إنهاء الاحتلال وانتزاع الحق في ممارسة تقرير المصير كباقي شعوب الكون!

الانتخابات في فلسطين التاريخية 2021: ما يتخطّى المقاطعة

سماح إدريس . مجلة الآداب . 2021/3/23

تقديم وملاحظة

مداخلتي قسمان. الأوّل خاصّ بالانتخابات التشريعيّة في الضفّة وقطاع غزّة في 2021/5/22. والقسم الثاني يتعلّق بانتخابات الكنيست الإسرائيلي قبلها، وتحديدًا في 2021/3/23.

ملاحظة لا بدّ منها في خصوص الانتخابات في الضفّة والقطاع: موقفي يجب ألّا يعتبرَه أحدٌ مزايدةً على أهلنا، ولا على أسرانا بشكلٍ خاصّ، ممّن وافقوا على إجراء هذه الانتخابات. إنّه مجرّد موقف شخصيّ، يستند إلى قراءة معيّنة لمسار الأحداث، ومن ثمّ يحتمل الخطأ بالتأكيد.

الانتخابات في الضفّة والقطاع: أسئلة واستيضاحات

أعتقد أنّ كثيرين من مؤيّدي الانتخابات في الضفّة والقطاع يعتقدون أنها ستحسِّن الأمورَ عمومًا: أوّلًا لأنّ الوضع، في رأيهم، لا يمكن أن يكون أسوأ ممّا هو عليه اليوم؛ وثانيًا لأنهم يعتقدون أنّ الانتخابات ستُنهي حالةَ الانقسام الفلسطينيّ إلى غير رجعة.

سأكتفي بطرح أسئلة على مؤيّدي هذه الانتخابات، عسى أن نخرج من حالة التفاؤل المفرط التي لا تفيد كثيرًا، شأن حالة الإحباط المفرِط:

– هل صدفة أن يعلن محمود عبّاس الانتخابات التشريعية الفلسطينيّة بعد فوز بايدن؟ أمْ أنّ الإعلان رسالةٌ منه، ملخّصُها أنّ الفلسطينيّين جاهزون لاستئناف "مفاوضات السلام" مع الجانب الإسرائيليّ، ولكنْ بتمثيل شعبيّ فلسطينيّ شرعيّ وشامل هذه المرّة؟

– مَن قال إنّ الوضع لا يمكن أن يكون أسوأ ممّا هو عليه، وتحديدًا حين يشرِّع "معارضو" أوسلو الانتخابات؟

– هل حقّقت الانتخاباتُ التشريعيّةُ الماضية سنة 2006 الوحدةَ الفلسطينيّةَ المنشودة، أمْ زادت الشرخَ بعد فوز حركة حماس بغالبيّة المقاعد؟ أكثر من ذلك: ألم يتّضح أنّ قرارَ بعضِ الفصائل المشاركةَ في الانتخابات المقبلة قد زاد الانقسامَ داخل هذه الفصائل، خصوصًا لأنّه لم يأتِ حصيلةَ نقاشٍ معمَّق؟

– هل الوحدة الوطنيّة لا تتحقّق إلّا في مجرى الانتخابات، وفي سياق تقاسُم الفائزين لمغانم السلطة؟ ألا يمكن، بل ألا ينبغي، أن تتحقّقَ الوحدة في إطار العمل الشعبيّ والعسكريّ ضدّ الاحتلال؟

– ماذا تغيّر اليوم حتى تُقرِّر بعضُ الفصائل، وتحديدًا الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، المشارَكَةَ في الانتخابات القادمة،[1] في حين أنّها في العام 2013 خطّأتْ مشاركتَها في الانتخابات سنة 2006؟ هل باتت، مثلًا، أكثرَ ثقةً بقدرتها على حصد نجاحاتٍ انتخابيّةٍ أكبر هذه المرّة؟

– أليست الانتخابات قائمةً على أساس اتفاقيّات أوسلو؟ وهل يمكن، أصلًا، معارضةُ أوسلو من داخل مسار أوسلو، أم أنّ هذا محضُ وهمٍ، خصوصًا في ظلّ زيادة ضَعف المعارضين لأوسلو؟

– لنفترضْ أنّ المعارضين فازوا بأكثريّةٍ ساحقةٍ في هذه الانتخابات، وهذا غيرُ متوقَّع طبعًا، فهل يمكن أن يُلغوا أيَّ اتفاقيّاتٍ سابقةٍ مع العدوّ، كالتنسيق الأمنيّ أو أوسلو مثلًا؟ ولنفترضْ أنّهم أسّسوا سلطةً ثوريّةً على أنقاض أوسلو، ومن داخل مسار أوسلو، فهل سيتلقّوْن أموالَ الدعم من "المجتمع الدوليّ" ودولِ الخليج، وأموالَ المُقاصّة من السلطات الإسرائيليّة؟[2]

– ألن تفاقم مشاركةُ المعارضين من ضَعف صدقيّتهم في أعين الناس؟

– من قال إنّ الوحدة مرغوبة في ذاتها، وتحت أيّ عنوانٍ كان؟ ألا يمكن أن تكون "الوحدة" المزعومة مكسبًا للاحتلال لا لشعبنا، وذلك إذا أدّت إلى شرعنة نهج التسوية وتعميمِه؟

هذه الأسئلة، في ذاتها، تطرح مخاطرَ جِدّيّةً وجديدةً على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. وقد بدأنا نسمع أنغامًا متزايدةً عن "النضال من داخل أوسلو ولكنْ ضدّ أوسلو،" وهي أنغامٌ لن تؤدّي بالعمل الوطنيّ الفلسطينيّ إلّا إلى المزيد من الاضطراب وضبابِ الرؤية.

انتخابات الكنيست: تبريراتٌ قديمة متجدّدة

بالانتقال إلى انتخابات الكنيست، نسمع اليوم تبريراتٍ قديمةً للمشاركة الفلسطينيّة فيه، من قبيل:

1) انّ وجود العرب في الكنيست يحمي مصالحَ الفلسطينيّين. لكنْ عمليًّا، كما يقول سليم سلامة، فإنّ "وجود العرب (منذ تأسيس الكنيست) لم يَمنعْ، يومًا، سنَّ قانونٍ عنصريٍّ واحد، ولم يَمنعْ أيّةَ ممارسةٍ عنصريّةٍ تمييزيّة، ولم يَمنعْ مصادرةَ دونم واحدٍ من أراضينا، ولم يَمنعْ هدمَ بيتٍ واحد، ولم يَمنعْ قتلَ شابٍّ عربيٍّ واحد، بل لم يَمنعْ تعرُّضَ أعضاء الكنيست أنفسِهم للضرب والاعتقالِ والمحاكَمَة!"[3] على العكس، ما نشهدُه منذ تأسيس الكيان هو المزيدُ من تهجير الفلسطينيين، أو هدمِ منازلهم، أو دفعِهم إلى الهجرة من خلال عدم منحهم رُخَص بناءٍ مثلًا.

2) التبرير الثاني لترويج المشاركة العربيّة في الكنيست هو منع فوز اليمين المتطرّف. لكنْ هل كان وضعُ أهلنا في فلسطين المحتلّة عام 48 أفضل أثناء حكم "اليسار" الإسرائيليّ؟ كلبناني شهِدَ المجازر والحروبَ التي قام بها هذا "اليسارُ" في لبنان، لا أستطيع إلّا أن أجيبَ بالنفي. ولا أملك إلّا أن أرى وجوبَ تخلّينا جميعًا عن وهم الرهان على "معسكر السلام" الإسرائيليّ، وعن تصويرِه وكأنّه أفضلُ من "اليمين" أو أنّه أهونُ الشرّيْن. هذا بصرف النظر، طبعًا، عن أنّ المتنافسين الإسرائيليّين الحقيقيّين اليوم لا ينقسمون بين يمين ويسار، بل بين يمين و"يمين أكثر تطرّفًا."[4]

3) التبرير الثالث الذي نسمعه لتبرير المشاركة العربيّة هو أنّ الكنيست منبرٌ فعّالٌ لتحدّي الظلم الإسرائيليّ. لا ننكر أنّنا في لبنان، وفي أقطارٍ عربيّةٍ أخرى، نَسْعد حين نجد نوّابًا فلسطينيّين في الكنيست يمزّقون قانونَ القوميّة في 18 تمّوز 2018، أو يصرخون داخل الكنيست ضدّ مجازر غزّة وضدّ الغزو الإسرائيليّ للبنان. لكنْ، ماذا بعد ذلك؟ هل هذه فعلًا مقاومة للمشروع الصهيونيّ، أمْ محضُ "تنفيسٍ" و"فشّةِ خلق"؟ وهل نهدف في نضالنا إلى التخلّص من الاحتلال، أمْ إلى تحسين ظروف حياتنا في ظلّ الاحتلال؟ فلنتذكّرْ في هذا الصدد قول القسّ دزموند توتو: "لا نريد أن نخفّف من ضغط قيودِنا. نريد أن تُنزَع قيودُنا!"[5]

4) التبرير الرابع الذي كثيرًا ما نسمعه خارج فلسطين كلّما تفوّهنا بكلمةٍ ضدّ المشاركة الفلسطينيّة في الكنيست هو خصوصيّة شعبنا في فلسطين المحتلّة عام 48. ولعَمري إنّ أطروحةَ "الخصوصيّة" مُحقّةٌ أحيانًا، وغيرُ محقّةٍ في أحيانٍ أخرى. من واجبنا جميعًا أن نتفهّم التطبيعَ القسريّ الذي يَخضع لها شعبُنا في فلسطين المحتلّة عام 48، لكنّنا لسنا مضطرّين إلى أن نتفهّم التطبيعَ الطوعيَّ مع العدوّ، وضمنَه المشاركةُ في برلمانه.

هذا أوّلًا.

ثم إنّ أطروحةَ "الخصوصيّة" ينبغي ألّا تؤدّي إلى التعامل مع القضيّة الفلسطينيّة وكأنها قضيّةُ كانتوناتٍ منعزلةٍ بعضِها عن بعض وعن العمق العربيّ. الشعب الفلسطينيّ، كما أراه، هو شعبٌ واحد، وإنْ كان مشتّتًا داخل أرضِه وخارجَها. وهو جزءٌ من أمّةٍ واحدة -- وهذه الأمّة ليست في حالة صعودٍ اليوم بالتأكيد، لكنّه لا يمكن أن ينتصرَ إلّا بها، ولا يمكن أن تنتصرَ إلّا به، لأنّ نضالَه ونضالَها واحدٌ من أجل التحرّر من الاستعمار والاحتلال والتبعيّة. وكلُّ تعاملٍ كانتونيٍّ مع القضيّة الفلسطينية سيُفقدها ما تبقّى من حاضنتها الشعبيّة، الفلسطينيّة والعربيّة، ويضعُها فريسةً للحلول التصفويّة.

أنا ورفاقي في حملة المقاطعة في لبنان، ومع احترامنا لخصوصيّة نضال شعبنا في فلسطين 48، نرى أنّ المشاركة الفلسطينيّة في الكنيست تساهم في أمورٍ خطيرةٍ عديدة، أهمُّها:

1) أنّها تقدِّم غطاءً "شرعيًّا" لمنظومة استعماريّة–استيطانيّة، بل "تبيِّض" صفحة هذه المنظومة بسبب وجود النوّاب الفلسطينيّين في الكنيست، وإنْ بغير موافقتهم. فمثلًا سُنّ قانونُ "يهوديّة الدولة" في الكنيست صيف العام 2018 في حضور هؤلاء النوّاب، على الرَّغم من صُراخهم وتمزيقِهم صفحاتِه.

2) أنّها تقدّم إلى الكيان الإسرائيليّ فرصةً لترويج مزاعم "ديموقراطيّته" في العالم، خصوصًا حين يدأب على مقارنتها باستبداد الأنظمة العربيّة. الأخطر أنّ المشاركة الفلسطينيّة في الكنيست تفيد اللوبي الإسرائيليّ في الخارج كي يحاربَ بها "حركةَ مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها" (BDS).

هل نكتفي بمغادرة الكنيست؟

هذه المغادرة خطوةٌ ضروريّة في رأيي، خصوصًا إذا حلّ "النضالُ المنبريّ"[6] محلَّ نضال الشارع. غير أنّ هذه الخطوة لن تُجدي فتيلًا ما لم تُستَكملْ بالآتي:

1) تعزيز تشكيلات شعبنا التمثيليّة المستقلّة عن أيّ هيئةٍ من هيئات الاحتلال. فمقاطعة الانتخابات الإسرائيليّة لا تعني البقاءَ في البيوت طبعًا؛ على العكس: إنّها انخراطٌ نضاليٌّ، جادّ ومُجدٍ، في كلّ مجالات الحياة، لكنْ خارج دورة الاحتلال، ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا بالطبع. فلا خيرَ يُرتجى من الكنيست، لا قبل "قانون القوميّة" الذي قوْنن ممارساتِ الاحتلال العنصريّةَ المتمادية، ولا بعده.[7] وكشخصٍ من خارج فلسطين ولكنْ في قلب قضيّتها، أرى ضرورةَ إيجاد (أو تعزيز) إطارٍ تنظيميّ فلسطينيّ عامّ لهذه التشكيلات داخل فلسطين المحتلّة عام 48، يكون تحت عنوان مثل "جبهة فلسطين العربيّة الحرّة الواحدة،" ويهدف إلى وحدة نضال الشعب الفلسطينيّ هناك، وجَدْلِ هذا النضال مع نضال فلسطين المحتلّة عام 67، على أساس الثوابت الفلسطينيّة والقوميّة، ومن ضمنها الميثاقُ الوطنيّ الفلسطينيّ، وإلى جَدْل هذا النضال أيضًا في مسار التحرّر العربيّ الأشمل.

اللافت هنا أنّ مثلَ هذا الطرح، الذي كان يُعتبر مثاليًّا في السابق، أضحى مشروعًا اليوم، على الرّغم من تراجع أداء غالبيّة فصائل العمل الوطنيّ. وهذا يعود إلى سببيْن: أ) الأوّل هو زوالُ وهْم "حلّ الدولتيْن" لدى كثيرين، ولا سيّما بعد تزايد الاعتداءات وحملاتِ الاستيطان الإسرائيليّة في فلسطين المحتلّة عام 67. ب) والثاني هو اندثارُ "حلم" المواطَنة والمساواة داخل فلسطين 48 لدى كثيرين أيضًا، خصوصًا بعد تزايد أعمال القمع والقتل ضدّ فلسطينيّي 48 وبعد سنّ "قانون القوميّة." العدوّ نفسُه لا يتسامح مع خطاب "دولة المواطنين،" وقد ضيّق هامشَ تحرّك النوّاب العرب أنفسهم.

بكلامٍ آخر، العدوّ يدفعُنا دفعًا إلى الطلاق مع وهم التغيير من داخل الكنيست. فلماذا التشبّث بهذا الوهم إلى ما لا نهاية؟!

2) على الخروج العربيّ من الكنيست أن يُستكمل بالطلاق مع "اليسار" الإسرائيليّ، ومع تغلغله البشع في بعض التحرّكات الفلسطينيّة. فليس هناك في نظر كثيرين مثلي، في لبنان وغير لبنان، ما يفوق العلمَ الإسرائيليَّ بشاعةً إلّا علمٌ واحدٌ يَجْمع علميْ فلسطينَ وإسرائيلَ معًا. وهل تُمْكن المساواةُ والمساكنة بين المستعمِر والمستعمَر؟

خاتمة

سقفُ التحرير الوطنيّ، كما أراه كعربيّ يعمل ضمن إمكاناته المتواضعة من أجل تحرير فلسطين، لا يمكن أن يكون "المواطَنة والمساواةَ" مع المستعمِر في فلسطين المحتلّة عام 48.

وهذا السقف لا يمكن أن يكون سقفَ أوسلو، لانّ أوسلو تخلّى عن معظم فلسطين وعن جزءٍ من شعبها.

ثمّ إنّ شرعيّةَ العمل الوطنيّ الفلسطينيّ ضدّ الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ لا تأتي بالانتخابات في الكنيست، ولا بالانتخابات تحت حِراب الاحتلال والتنسيق الأمنيّ في فلسطين المحتلّة عام 67، بل بالنضال الشامل بمختلف أشكاله. وهذا العمل لا بدّ من أن يتكثّف ويتعزّز ويمتدّ مع تطوير أدوات التضامن الأمميّ، خصوصًا بفضل نموّ حركة المقاطعة العالميّة (BDS).

وأخيرًا، لا آخرًا، فإنّ من أولويّات الخطاب الوطنيّ الفلسطينيّ الإسهامَ في استعادة جماهيرنا العربيّة إلى القضيّة الفلسطينيّة. هذه ليست مهمّة التنظيمات العربيّة وحدها، ولا المناضلين العرب وحدهم، وإنّما هي كذلك مهمّةُ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والمناضلين الفلسطينيّين في كلّ مكان. ذلك لأنّ ميوعةَ خطاب السلطة الفلسطينيّة ومُلحقاتِها أسهمتْ في عزل القضيّة الفلسطينيّة عن عمقها العربيّ، حتى لم تعد هذه القضيّةُ – للأسف الشديد – قضيّةً شعبيّةً مركزيّةً عربيّة.

---

*مداخلة رئيس تحرير مجلّة الآداب والعضو المؤسِّس في حملة مقاطعة داعمي "إسرائيل" في لبنان في ندوةٍ رقميّةٍ نظّمتْها المجلّةُ والحملةُ وحَراكُ حيفا، برعاية شبكة قدس الإخباريّة، في 2021/3/21. شارك في الندوة أيضًا كلٌّ من: أسرار كيّال، وساري عرابي، وسليم سلامة. وأدارتْها: لينا أبو الحلاوة.

[1] لاحظوا أنّ القياديّ في الجبهة، عمر شحادة، كان قد أعلن عدمَ مشاركة تنظيمه في الانتخابات التشريعيّة الفلسطينيّة. لكنّ ذلك جاء قبل صدور القرار النهائيّ المخالف.

https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7/

[2] راجع في هذا الصدد مقال نضال العزّة: https://masarbadil.org/2021/03/964/

[3] http://al-adab.com/article/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A-%-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8AD8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A9

[4] https://www.independentarabia.com/node/191246/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/39-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D9%85%D8%AD%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86

[5] http://tech.mit.edu/V105/N57/tutu.57n.html

[6] التعبير لسهيل كيوان. راجع: https://al-adab.com/article/%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A8%D8%B1%D9%8A%C2%A0

[7] http://al-adab.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9

القائمة الفتحاوية الحمساوية المشتركة بين الممكن والمستحيل

د. فايز أبو شمالة . رأي اليوم . 2021/3/23

كثر الحديث عن تشكيل قائمة مشتركة بين حركتي فتح وحماس، ولعل التوافق الأخير في القاهرة على كثير من نقاط الخلاف يشجع على حسن الظن بتشكيل قائمة مشتركة، إضافة إلى تصريحات أكثر من مسؤول في التنظيمين الكبيرين عن الاستعداد لتشكيل قائمة مشتركة، ويبدو أن هذه هي رغبة مصر التي لا تريد خلافات وانقسامات بعد الانتخابات، وتريد نتائج يرضى عنها الشعب، وتقود إلى الوحدة الوطنية، والتقدم خطوة في اتجاه إنهاء الانقسام.

ولكن حساب الحقل قد لا يتطابق مع حسابات البيدر في كثير من الأحيان، فلكل تنظيم تطلعاته وأهدافه من القائمة المشتركة، فتح تريد أن تكون القائد، وحماس تريد أن تكون الحاضر، والشعب يريد أن يخرج من الحصار والعقاب، وبقية التنظيمات والمجموعات لها اشتراطاتها، ومواقفها المبدئية من دعم القائمة الوطنية المشتركة.

توافق بعض الرؤوس في التنظيمين الكبيرين على الخطوط العريضة لم يضع حداً للتشنج والاعتراض من عناصر كلا التنظيمين، وهذا الاعتراض يعكس مرارة التجربة السياسية، ويحمل غبار معركة الانقسام، وله آثاره السلبية التي شوهت نفسيات بعض الشباب، وقد أظهرت بعض استطلاعات الرأي أن 92% من شباب حركة فتح يرفضون قائمة مشتركة مع حماس، وهنالك 70% من حركة حماس يرفضون الفكرة نفسها.

الذي أجرى استطلاع الرأي داخل حركة فتح ليس غبياً، إنه ذكي إلى الحد الذي يريد أن يوصل إلى حركة حماس رسالة من حركة فتح، بأن الحركة ستقدم تضحيات كبيرة داخلية من أجل الوحدة، وهي الرسالة نفسها التي حاول البعض أن يرسلها إلى الشعب الفلسطيني عن رفض عباس تهديدات رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية بعدم تشكيل قائمة مشتركة مع حماس.

أزعم أن كل هذه الأخبار تهدف إلى اقناع حركة حماس بتقديم تنازل في عدد ممثليها داخل القائمة المشتركة، وكأن هذا التنازل هو السبيل الوحيد لإقناع شباب حركة فتح بانتخاب القائمة المشتركة، وبهذا يمكن إقناع نداف أرغومان بعدم الاعتراض على القائمة المشتركة، طالما كانت الغلبة فيها لحركة فتح، إنها مناورات تفاوضية ستنجلي في لحظة الإعلان عن تحالف دحلان وناصر القدوة، وسلام فياض ونبيل عمرو، ومروان البرغوثي، وغيرهم من شخصيات حركة فتح، الإعلان عن هذا التحالف المرعب هو ما يخشاه محمود عباس، وهذا هو الذي سيفرض على حركة فتح أن تنادي على قائمة مشتركة مع حركة حماس.

إن أكثر ما يهم محمود عباس في هذه المرحلة هو الفصل بين دحلان وحماس، فالرجل ينظر بعين الريبة إلى التقارب بين الطرفين، ويخشى من أي تحالف بينهما سيقود إلى عزله، لذلك هو حريص على التقارب مع حماس، التي لا ترفض فكرة القائمة المشتركة، وإن كان تحقيقها مستحيلاً، ولاسيما إذا أصرت حركة فتح على التفوق في عدد المقاعد في المجلس التشريعي، في الوقت الذي تصر فيه حماس على التساوي، وهذا هو مجال المناورات واللقاءات والحوارات على مدار الأيام القادمة، والذي سيبدو المستحيل معها ممكناً!

ويبقى السؤال: ما موقع التنظيمات الحليفة لكل من التنظيمين في القائمة المشتركة؟

الفلسطيني غائباً حاضراً في الانتخابات الإسرائيلية

نهاد أبو غوش . العربي الجديد . 2021/3/23

مضت سنوات طويلة على تلك الأيام التي كان فيها الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، يسمي عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيلية "سلام الشجعان"، مستلهما عبارة الرئيس الفرنسي الأسبق، شارل ديغول، الذي تحرّرت الجزائر في عهده. وظل عرفات يسمّي رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحق رابين، الذي وقع معه اتفاق أوسلو، "شريكي"، حتى بعد اغتيال هذا الأخير صار اسمه "شريكي الراحل"، للإيحاء بأن السلام معه كان خيارا إسرائيليا جدّيا.

والحقيقة أن لا الإسرائيليين بشكل عام، ولا رابين بشكل خاص، كانوا يبادلون عرفات هذه الحفاوة بعملية السلام المتعثرة، ولا أحد منهم أطلق على عرفات أية صفة تقرنه بالسلام. بل تعدّدت الأسماء التي تربطه بـ"الإرهاب"، وتعتبره العقبة الكأداء أمام عملية السلام، من قبيل تسميته "الإرهابي في المقاطعة"، أو وصفه بالشخص غير ذي الصلة. قلة قليلة جدا من القادة الإسرائيليين، وتحديدا من حزب ميريتس اليساري، وقادة حركة السلام الآن مثل مؤسسها أوري أفنيري، كانوا يواظبون على زيارة عرفات في مقرّه، ويعلقون آمالا عريضة على إمكانية تحقيق السلام لفائدة الشعبين.

الآن لا يأتي أي قائد إسرائيلي يهودي مهم على ذكر عملية السلام، وتتّجه الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة نحو الانتخابات، اليوم، 23 مارس/ آذار الجاري، من دون أن يشار حتى للشعب الفلسطيني إلا بشكل عابر، وبما يخدم السياق الإسرائيلي الهادف لتكريس الاحتلال، فعلى الرغم من أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخية يساوي عدد الإسرائيليين اليهود، قليلا ما يوصف الفلسطينيون بأنهم شعب، وإنما يشار لهم بأنهم "سكان المناطق"، أو "السكان الفلسطينيون في يهودا والسامرة"، أو "عرب إسرائيل" في إشارة إلى الباقين في المناطق المحتلة عام 1948 وفرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية.

أبرز ملامح الانتخابات الإسرائيلية اختفاء ما كان يسمّى "معسكر السلام" الإسرائيلي إلى حدّ يقارب الاندثار. وإذا استثنينا القوى السياسية الممثلة للفلسطينيين الباقين على أرضهم، فإن الحزبين الباقيين من قوى معسكر السلام، العمل وميريتس، يترنّحان ويراوحان في الاستطلاعات حول نسبة الحسم، وحتى لو بقيا في المشهد السياسي الإسرائيلي فإنهما لا يوليان "السلام" مع الفلسطينيين أية أولوية تذكر، ويركزان، في دعايتهما وبرامجهما، على الحقوق المدنية، وضرورة الخلاص من حكم نتنياهو الفاسد، وقضايا أخرى اجتماعية وسياسية داخلية. ولأنهما متهمان بمحاباة الفلسطينيين على حساب الإسرائيليين، ينحو هذان الحزبان دائما إلى إثبات صهيونيتهما، واتهام الفلسطينيين بالمسؤولية عن فشل عملية السلام كما فعل حزب العمل، أو الحديث العابر عن "حل الدولتين" مع التراجع عن الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كما فعل "ميريتس" الذي لم يكتف بذلك، بل إن أحد قادته، الجنرال يائير غولان، أيد خطة الضم إذا كانت ستؤدّي، حسب رأيه، إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

ومن نافل القول الإشارة إلى أنه لا يوجد أي حزب إسرائيلي صهيوني يمكن أن يؤيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، أو ينتقد جيش الاحتلال وجرائمه في الأرض المحتلة، أو يغامر بالدعوة إلى حدود الرابع من يونيو/

حزيران عام 1967. ويعود اضمحلال معسكر السلام من خريطة الأحزاب المتنافسة، كما من ميدان العمل الجماهيري على طريقة حركة السلام الآن، لأسباب كثيرة، منها ما هو داخلي والتحولات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، ومنها ما يعود إلى أداء الفلسطينيين وانقساماتهم التي بدّدت طاقاتهم بدلا من تركيزها على مواجهة الاحتلال بما يجعله باهظ التكاليف، فيكون خيار السلام أجدى وأفضل.

باقي الأحزاب الإسرائيلية التي تخوض الانتخابات يمينية، سواء بمنطلقاتها الأيديولوجية أو موقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي تنقسم إلى أحزاب اليمين العلماني (الليكود، أمل جديد برئاسة جدعون ساعر، حزب يمينا المتطرّف والاستيطاني، إسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان الداعي إلى ترحيل الفلسطينيين من مناطق 1948) واليمين الديني، ويشمل حزبي شاس ويهدوت هتوراة، وحتى الحزب الذي يصنّف وسطا، أي حزب يوجد مستقبل، برئاسة يائير ليبيد، المنافس الأبرز لنتنياهو كما تشير الاستطلاعات، فهو وسطي في القضايا الداخلية لجهة علمانية الدولة ومواجهة نفوذ الأحزاب الدينية، لكنه يميني تماما، ولا يختلف عن مواقف الليكود تجاه القضية الفلسطينية والموقف من الاحتلال.

باتت جميع هذه الأحزاب تنطلق من قانون القومية العنصري وتسلّم به، وهو القانون الذي يحصر حق تقرير المصير في "أرض اسرائيل" باليهود، كما يعتبر الاستيطان أولوية قومية للدولة. ولا تخفي هذه الأحزاب تأييدها الصريح لخطة الضم والسيطرة على أوسع مساحات ممكنة من المناطق المصنفة ج، والخلاف هو فقط حول مساحات الضم، وهل تشمل جميع المستوطنات، أم تقتصر على الكتل الاستيطانية الكبرى.

فكرة إهمال 6.5 ملايين فلسطيني على أرضهم وإنكارهم، لا تبدو منطقية، لذلك يجري التحايل عليها بالتمييز بين الفلسطينيين، من خلال محاولات إخراج قطاع غزة من المعادلة بشكل كامل، وتصويره خطرا "إرهابيا" لا غير. أما فلسطينيو الضفة الغربية فهم مجرّد سكان حقوقهم فردية ومعيشية وحياتية، وأقصى ما يمكن منحهم من حقوق السماح لهم بالعمل في إسرائيل، ولا حقوق سياسية أو وطنية لهم. وحتى عند الحديث عن شكل الحل النهائي الذي يطرحه نتنياهو فهو كيان لا سيطرة له على الأرض، ولا على أجوائها وباطنها ومواردها المائية، ولا الحدود والمعابر، ولا حتى على المجال الكهرومغناطيسي. ويختم نتنياهو وصفه هذا الكيان بالقول متبجّحا "إذا أرادوا أن يسموها دولة فليسموها"، مع أنه ادّعى، في أكثر من مناسبة، استحالة تحقيق سلام مع هذا الجيل من الفلسطينيين، وأن أقصى ما يمكنهم الحصول عليه هو السلام الاقتصادي.

الفلسطيني، في نظر الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة، هو المشكلة، وهو "الآخر" الذي لا يرغبون بإطالة الحديث عنه، وهو الخطر الديمغرافي، أو القنبلة الموقوتة. والغريب أن نتنياهو، وفي غمرة تشبثه بالسلطة، وقتاله من أجل مقعد او مقعدين إضافيين في البرلمان (الكنيست)، اكتشف أنه يمكنه بذل جهودٍ لانتزاع مقعد أو أكثر من الوسط العربي المستاء من أداء القائمة المشتركة، والممتعض من انقسامها وخلافاتها. وقد شجّع هذا التوجه أحزابا أخرى على التوجه إلى الناخبين العرب الذين كان التحريض على نسبة مشاركتهم في الانتخابات الأسلوب الذي استخدمه رئيس الوزراء اليميني لتخويف اليهود وحضّهم على زيادة نسبة التصويت له ولحزبه قبل أعوام قليلة، ما مكّنه من مواصلة الاحتفاظ بالسلطة.

المُطبّعون الجدد: (٣) اختبار النموذج الإبراهيمي الكامل

محمود عبد الهادي . الجزيرة نت . 2021/3/23

رغم تباين دوافع وأسباب الدول العربية المشتركة في الموجة الثالثة من التطبيع مع الكيان الصهيوني، فإنها تتفق جميعها في التزام الانتظام في "الإبراهيمية الجديدة" التي سترافق إطلاق مشروع الشرق الأوسط الجديد، من جديد.

مهما اختلفت دوافع الدول الموقّعة على "اتفاقيات إبراهيم"، فإنها تتشابه في كونها جزءًا من المشروع الجديد الذي يجري العمل على إطلاقه في المنطقة العربية، والذي سيكون للكيان الصهيوني فيه دور محوري باعتباره شريكًا إستراتيجيًا: سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا وثقافيًا.

تباينت الأسباب والحاضنة واحدة

4 دول عربية وقّعت على "اتفاقيات إبراهيم" مع الكيان الصهيوني، في أقل من 6 أشهر، في الفترة ما بين أغسطس/آب ويناير/كانون الثاني الماضيين، بدأت بالإمارات والبحرين ثم تلاهما المغرب، وتبعه السودان.

أما السودان، فمنذ عزل الرئيس عمر البشير قبل عامين؛ وهو يمرّ بمرحلة انتقالية بالغة التعقيد والفوضى والعوز، لا يستطيع أحد أن يتكهّن بموعد نهايتها، وهو يظن أن الخلاص من كل ما يمرّ به يكمن في رفع الولايات المتحدة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأنه فور حدوث ذلك، سوف تتدفق الأموال والمشروعات والمعدّات على السودان، وتُفتح أبواب الاستيراد والتصدير، وينتعش الاقتصاد، وتتدفق الاستثمارات، وترتفع قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار، وتنطلق التنمية في ربوع الوطن بفضل الوعود بالمساعدات السخيّة، وتتحسن حياة المواطنين، وتُحلّ جميع مشكلاتهم وتُلبّى جميع مطالبهم، وهو ما لم يحدث، ولن يحدث، حتى يستوفي السودان الشروط اللازمة للانضمام إلى المعسكر الأميركي، وعلى رأسها:

* محاربة "التطرف والإرهاب" حسب التعريف الأميركي.
* تسديد فاتورة التعاون أو التسهيلات التي قدمها السودان للأنشطة الإرهابية حسب رؤية الإدارة الأميركية.
* تبنّي "الإسلام الوسطي" المتصالح مع القيم الغربية والمنسلخ عن الهوية الوطنية.
* التطبيع الكامل مع الكيان الصهيوني، والتوقيع على "اتفاقيات إبراهيم".
* التخلي عن أي مشروعات وطنية إستراتيجية في المجالات كافة.
* السماح بقواعد عسكرية أميركية برًّا وبحرًا.
* تقديم تسهيلات للولايات المتحدة في التنقيب عن ثروات السودان.
* تقديم امتيازات للشركات الأميركية في المشروعات التنموية المفترضة مستقبلًا.
* التعاون الكامل مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ورغم ما يبديه قادة السودان الحاليين من تفهم كبير للمطالب الأميركية، ويتسابقون إلى تنفيذها، واحدًا تلو الآخر، حتى مع دفع "الإتاوات السياسية" الظالمة المتمثلة في مبلغ 300 مليون دولار قدمتها الحكومة السودانية للإدارة الأميركية تعويضًا لضحايا تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في تسعينيات القرن

الماضي، دون وجه حق، ورغم هذا التعاون غير المسبوق مع الولايات المتحدة، فإن العصا ما زالت فوق رأس السودان، وما زالت قائمة المطالب الأميركية طويلة.

وأما المغرب، فهو حليف قديم للولايات المتحدة الأميركية، وعلاقته وثيقة مع الكيان الصهيوني منذ الملك الحسن الثاني في مجالات متعددة، حتى دون توقيع اتفاقية سلام بينهما، كما أن قضية ضمّ الصحراء الغربية للمغرب قضية قائمة منذ عشرات السنين، ولم تعترف الولايات المتحدة بتبعيتها للمغرب طوال هذه السنوات، وظلت هذه القضية مصدر قلق للمغرب، ومصدر تنازع وتوتر بينها وبين جارتها الجزائر. ومن أجل تشجيع المغرب على دعم خطة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وزيادة حظوظه في الفوز بالانتخابات الرئاسية، قدمت إدارة ترامب للمغرب الثمن باعترافها بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مقابل الانتظام في المشروع الإبراهيمي وتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني. وقد تجاوب المغرب مع هذه الخطة، حرصًا منه على اعتراف الولايات المتحدة بتبعية الصحراء الغربية للمغرب، ورغم أن هذا الاعتراف أحادي، ولا يلزم مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة، فإنه يوفر للمغرب الدعم السياسي والأمني والعسكري اللازم لبسط سيطرته على الصحراء، وفرض الأمر الواقع على الجزائر وجبهة البوليساريو.

وأما البحرين، البوابة الغربية للسعودية، فهي أيضًا دولة حليفة للولايات المتحدة، وتربطها علاقات غير رسمية مع الكيان الصهيوني، وتعاني توترات سياسية داخلية مع المكوّن الشيعي، وخارجية مع إيران، كما تعاني من منافسة اقتصادية وسياحية إقليمية حادّة أثّرت في دخل الدولة ومستوى التدفقات الاستثمارية الآتية إليها، فضلًا عن ذلك فإن البحرين ليست دولة مؤثرة خليجيًا وإقليميًا سياسيًا واقتصاديًا، ومن غير الواضح الدوافع والأسباب التي جعلت البحرين تقدم على توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، عدا عن استجابتها لطلب الولايات المتحدة، لكننا إذا أخذنا في الاعتبار أن البحرين محسوبة قلبًا وقالبًا على السعودية، ولا تستطيع القيام بهذه الخطوة دون موافقتها، وإذا أخذنا في الاعتبار كذلك أن البحرين تعدّ البوابة الخلفية للجمهور السعودي، فإن من المحتمل أن يكون توقيع البحرين على "اتفاقيات إبراهيم" بمنزلة ساحة اختبار للشعب السعودي، وامتصاص مبكر لردّة فعله المتوقعة على قيام دولته بالتوقيع على الاتفاقية في وقت لاحق.

إضافة إلى هذه الدوافع، فإن جميع الدول التي وقّعت –أو ستوقع لاحقًا– على "اتفاقيات إبراهيم" لديها دافع مشترك، هو طمع كل منها في أن تسبق غيرها في الحصول على نصيب من كعكة الوعود الاقتصادية والتنموية الهائلة التي أعدّها مهندسو الشرق الأوسط الجديد، ومصمّمو المشروع الإبراهيمي.

النموذج الكامل الأول من نوعه

أما دولة الإمارات، فهي تشهد استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا منقطع النظير، ولا تعاني شيئًا مما تعاني منه دول عربية أخرى في هذه الأصعدة، فضلًا عن أنها حليف إستراتيجي للولايات المتحدة، وتقيم علاقات سرّية تجارية وأمنية غير رسمية مع الكيان الصهيوني منذ نحو 25 عامًا، وأما خلافها مع إيران بشأن جزر موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، فهو خلاف يدور داخل الأطر الدبلوماسية، ولم يؤثر في العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين، ومن المستبعد جدًا أن يكون سببًا لمغامرة عسكرية ضد إيران، ستكون فيها الإمارات الخاسر الأكبر.

لقد تخطّت دوافع دولة الإمارات من التوقيع على "اتفاقيات إبراهيم"، دوافع بقية الدول العربية، فالمتابع لما قامت به الإمارات بعد توقيعها على "اتفاقيات إبراهيم" منتصف أغسطس/آب الماضي، يجد أنها انطلقت بخطى جادّة ومتسارعة و(مخلصة) –ولأول مرة في تاريخ العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني– ليس من أجل إنهاء العداء وإحلال السلام وتعزيز الاستقرار وتبادل المصالح، بقدر ما هو من أجل تقديم النموذج المبدئي الكامل (Prototype) للشكل الذي ستكون عليه العلاقة بين الدول العربية والكيان الصهيوني في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وذلك من ناحيتين:

1. نموذج تطبيق المشروع الإبراهيمي، فكرًا وممارسة.
2. نموذج العلاقة الطبيعية الكاملة بين الإمارات والكيان الصهيوني.

وقد تم تأكيد هذين الجانبين بوضوح في الاتفاقية التفصيلية التي تم التوقيع عليها بين الإمارات والكيان الصهيوني في واشنطن، منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، أي بعد شهر واحد فقط من توقيع "اتفاقيات إبراهيم"، إذ ورد في الاتفاقية ما يأتي:

"الاعتراف بأن الشعبين العربي واليهودي ينحدران من سلف مشترك هو إبراهيم، وقد ألهموا بهذه الروح تعزيز واقع الشرق الأوسط الذي يعيش فيه المسلمون واليهود والمسيحيون، والشعوب من جميع الأديان والطوائف والمعتقدات والقوميات. ويلتزمون بروح التعايش والتفاهم والاحترام المتبادل".

وفي ما يخص إقامة علاقة طبيعية كاملة بين البلدين، ورد في الاتفاقية ما يأتي:

1. إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل.
2. احترام سيادة كل منهما وحقه في العيش بسلام وأمن، وحلّ الخلافات بالوسائل السلمية.
3. إنشاء السفارات وتبادل السفراء المقيمين في أقرب وقت.
4. التفاهم والتعاون والتنسيق بين الدولتين في مجالات السلام والاستقرار ومحاربة الإرهاب.
5. إبرام اتفاقيات ثنائية في المجالات التالية في أقرب وقت ممكن عمليًا:

التمويل والاستثمار | الطيران المدني | التأشيرات والخدمات القنصلية | الابتكار والعلاقات التجارية والاقتصادية | الرعاية الصحية | العلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي | السياحة والثقافة والرياضة | الطاقة | البيئة | التعليم | الترتيبات البحرية | الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد | الزراعة والأمن الغذائي | الماء | التعاون القانوني.

6. تعزيز التفاهم المتبادل والاحترام والتعايش وثقافة السلام بين الطرفين بروح سلفهما المشترك إبراهيم، وبداية عهد جديد من السلام والعلاقات الودّية، عن طريق تنمية البرامج بين الشعوب والحوار بين الأديان والتبادلات الثقافية والأكاديمية والشبابية والعلمية وغيرها بين شعوبها. والعمل معًا لمواجهة التطرف الذي يحضّ على الكراهية والانقسام والإرهاب، ومكافحة التحريض والتمييز. وسيعمل الطرفان من أجل إنشاء منتدى مشترك رفيع المستوى للسلام والتعايش مكرّس للنهوض بهذه الأهداف.
7. الانضمام إلى الولايات المتحدة لتطوير وإطلاق "أجندة إستراتيجية للشرق الأوسط" من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاستقرار الإقليمي وغيرها.

ولم تلبث بنود هذه الاتفاقية أن انطلقت في المجالات الواردة كافة، وباندفاع منقطع النظير من الطرف الإماراتي، فاق كل التوقعات الأميركية والصهيونية، فضلًا عن العربية، الرسمية والشعبية، هذا الدور الذي تقوم به الإمارات في تقديم النموذج الكامل؛ يجعل منها شريكًا أساسيًا في المشروع الوافد إلى الشرق الأوسط.

وهذا يعيدنا إلى الأمر الجوهري الذي ينبغي تأكيده مرة أخرى، وهو أن موجة التطبيع الجديدة ليست موجة عادية، وأنه مهما اختلفت دوافع الدول المشتركة فيها، فإنها تتشابه في كونها جزءًا من المشروع الجديد الذي يجري العمل على إطلاقه في المنطقة العربية، والذي سيكون للكيان الصهيوني فيه دور محوري باعتباره شريكًا إستراتيجيًا؛ سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا وثقافيًا.

مكاسب المطبعين العرب تتبخر برحيل ترامب

د. خليل عليان . السبيل . 2021/3/24

نحمد الله على رحيل دونالد ترامب فهو الوحيد الذي عرف كيف يوقع بعدد من القادة العرب في شباك التطبيع مع الكيان الصهيوني بأبخس الأثمان وبدون تحقيق أي تنازل يذكر لصالح قضية الشعب الفلسطيني وبدون تخلي الكيان الإسرائيلي عن سنتميتر من الأرض المحتلة.

يشهد لترامب خبرته في عقد الصفقات فقد اكتشف أن لبعض العرب سعراً يشتريه به، ويعرف أن بعض العرب يناور بالرفض في البداية، ولكن مع رفع السعر يقبل الصفقة المعروضة عليه وهذا ما حصل مع بعض العرب المطبعين في خلال فترة قصيرة من الزمن .

من حظ الشعب العربي خسارة ترامب الانتخابات الأمريكية لأنه لو استمر في الحكم لمدة أربع سنوات اخرى لأوقع بقية الدول العربية ودولاً إسلامية في شباك التطبيع مع الكيان الصهيوني فقد أدرج ترامب ومستشاره كوشنر كلًّا من السعودية وسلطنة عمان وقطر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا وأندونيسيا وباكستان في مخططه للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي بأقل التكاليف وبدون التنازل عن شبر واحد من الأراضي العربية المحتلة.

يدرك ترامب أن غالبية الشعوب العربية مقموعة ولا أهمية لآرائهم وأن مجرد عقد صفقات التطبيع مع الحاكم العربي تكفي بلا حاجة لموافقة ومصادقة البرلمانات ومجالس الشعب ومجالس الشورى فهذه إجراءات شكلية لا قيمة لها فمبدأ الحاكم العربي "اصدع بما تؤمر" ثم يقوم الحاكم العربي بإصدار بيان لشعبه يقول فيه إن التطبيع مع الصهاينة أولاد (العمومة) وولد أبراهام فيه مصلحة وطنية عليا وسيعود التطبيع على مواطنيه بالخير والرفاهية.

ويعتبر من يخالف التطبيع خيانة للأمة وبعدها يستكين الحاكم العربي لطلب الصهاينة ببناء الكنس والمدارس اليهودية ويبدأ بحملة تعليم حاشيته والمقربين منه اللغة العبرية تزلفًا للصهاينة كما يبدأ بتغيير المناهج الدراسية لشطب كل ما يدعو للجهاد ضد الاحتلال وأي ذكر للمسجد الأقصى وقبة الصخرة، وشطب أي ذكر للإسراء والمعراج وقبلة المسلمين الاولى في القدس الشريف.

مع رحيل ترامب عن الرئاسة الأمريكية ستتهاوى مكاسب المطبعين العرب وتتبخر وعود حماية العرب من الخطر الإيراني لأن ترامب غير قادر على حماية نفسه وأصبحت صفقة طائرات إف–35 في مهب الريح!

كما أصبح اعتراف ترامب بمغربية الصحراء الغربية في خبر كان، وأن مكاسب السودان من التطبيع ستتبخر وستتحكم الإدارة الأمريكية ببرامج الإنفاق العسكري في السودان وسيتملك الصهاينة الأراضي والعقارات في البلدان العربية ويحولوها الى جيتوهات يهودية وقلاع تكون بؤرا استيطانية تنشر الفساد والرذيلة في المجتمعات العربية.

مكاسب الأنظمة العربية المطبعة مع الكيان الصهيوني تتبخر برحيل ترامب وسيتحول التطبيع الى استعمار جديد وتحكم في الموارد الوطنية والى تقوية للكيان الصهيوني المحتل والى خزي وعار للمطبعين الذين فرطوا في فلسطين أرض الأسراء والمعراج وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

المسيحيون الإنجيليون يغذون الفوضى في فلسطين

آزاد عيسى . ميدل إيست آي . 2021/3/22

في كنيسة الميلاد الإنجيلية اللوثرية في بيت لحم، يجلس القس منذر إسحاق على مقعد إلى جانب القس بويد بينغهام الرابع، وهو قس مسيحي إنجيلي من بلدة أمريكية صغيرة، لمناقشة الدور الذي يضطلع به المسيحيون الإنجيليون في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

في هذا السياق، أوضح إسحاق، وهو فلسطيني مسيحي، لبينغهام، وهو مسيحي صهيوني متشدد من كنيسة بينغهامتاون المعمدانية في ميدلسبورو بكنتاكي: "لقد ساهم الإنجيليون بشكل سلبي للغاية في هذا الصراع، لأنهم مهووسون بالنبوة". وتابع قائلا: "ما لا أفهمه لدى العديد من الإنجيليين الأمريكيين، الذين وفقا للسيناريو الخاص بهم، سيتم تحويل اليهود إلى المسيحية يومًا ما، وسيتم ذبح أولئك الذين لن يحزنوا على مصير إخوانهم – هو هذا الفهم النبوي. بطريقة ما، يُعتبر هذا الأمر تفسيرا لاهوتيا يهدف إلى دعم الشعب اليهودي".

أضاف إسحاق، وهو ينظر إلى بينغهام: "بالنسبة لي، تعدّ فكرة أن الله سيعيد اليهود إلى أرضهم غير منطقية، حيث توجد حلقة مفقودة في هذه القصة وهي الوجود الفلسطيني. يبدو الأمر كما لو كنت تتحدث عن أرض فارغة. لقد كنا متلقين لعلم لاهوت يخبرنا بأننا لا ننتمي إلى هذه الأرض، حتى أنه أخبرنا بأننا مواطنون من الدرجة الثانية في وطننا".

تندرج محادثة القسين الفلسطيني والأمريكي ضمن سلسلة من المشاهد الثاقبة في فيلم وثائقي جديد يعرف باسم "ليأت ملكوتك" الذي يتطرق إلى العلاقة غير المفهومة، والتي يقع تجاهلها في كثير من الأحيان بين اليمين الإسرائيلي والمسيحيين الإنجيليين الأمريكيين.

هذا الفيلم الوثائقي، من إخراج مايا زينشتاين، المخرجة الإسرائيلية الحائزة على جائزة "إيمي"، عبارة عن رحلة شاهد عيان في العالم المتعصب للحركة المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة التي برزت بشكل واضح خلال رئاسة دونالد ترامب.

القاعدة المسيحية الصهيونية

يشكل الإنجيليون المسيحيون ربع الناخبين الأمريكيين، وحوالي ثلاثة أرباع إجمالي السكان الإنجيليين من البيض. كثير منهم من المسيحيين الصهاينة، الذين يؤمنون حرفيا بأن إسرائيل هي مظهر من مظاهر نبوءات الكتاب المقدس وأنه ينبغي دعم اليهود للعودة إلى أرضهم الموعودة.

وفقًا للحركة اللاهوتية، بمجرد أن يجتمعوا في إسرائيل، سيعود يسوع وسينفذ التحول الجماعي لبعض اليهود إلى المسيحية في حين سيموت البقية.

مع انتخاب ترامب في أواخر سنة 2016 وروح الانتصار التي عرفتها قاعدته الإنجيلية المسيحية في البيت الأبيض، قالت زينشتاين إنها شعرت بأن الوقت مناسب لاستكشاف قصة يبدو أن قلة في إسرائيل يفهمونها أو يهتمون بها، ومن المتوقع أنها ستمارس نفوذًا هائلاً على المنطقة.

في هذا الصدد، قالت المخرجة لموقع "ميدل إيست آي": "عندما بدأت النظر في هذه القضية، أدركت أن هناك قوة هائلة أثرت في حياتي، وحياة الفلسطينيين الذين يعيشون بجواري. لذلك أردت تسليط الضوء عليها". خلال الفيلم الوثائقي، تستكشف زينشتاين وفريقها المجتمع الإنجيلي الصغير في ميدلسبورو، كنتاكي، الذي يمثل صورة مصغرة للمجتمع الإنجيلي المسيحي الأكبر في الولايات المتحدة. وقد قضت وقتًا مع بينغهام لتعرض كيف يتم غسل أدمغة الصغار والكبار على حد سواء للاعتقاد بأن دعم إسرائيل سيحسن مصيرهم في الحياة.

"مصير هذه الكنيسة"

تعد مدينة ميدلسبورو جزءا من حزام مدن الفحم السابقة التي تشكل بعض أفقر المناطق في الولايات المتحدة. على الرغم من أن 40 بالمئة من سكانها يعيشون في فقر، إلا أن المجتمع هو من بين أكبر المساهمين في جمعية الزمالة الدولية غير الربحية للمسيحيين واليهود. في هذا الإطار، قالت رئيسة هذه الجمعية يائيل إيكشتاين، أمام كنيسة مكتظة في ميدلسبورو، بعد تلقيها شيكًا بقيمة 25000 دولار إن "مصير الشعب اليهودي هو قدر هذه الكنيسة ومصير هذه الكنيسة هو مصير الشعب اليهودي".

يتمتع فيلم "ليأت ملكوتك" بوصول غير محدود إلى بعض الأماكن الأكثر خصوصية في العالم الإنجيلي المسيحي الأمريكي. في لوس أنجلوس، شاركت كل من زينشتاين وإيكشتاين في إحدى الفعاليات المخصصة لجمع التبرعات للجيش الإسرائيلي، حيث يتباهى مشاهير الصف الأول في هوليوود مثل جيرارد بتلر بشخصيات مثل الراحل شيلدون أديلسون، الملياردير الراعي لترامب وداعم إسرائيل. في وقت لاحق، شوهد بتلر وهو يلتقط صورة سيلفي مع جنود إسرائيليين بينما كانت بجانبه نجمة المسلسل التلفزيوني الإسرائيلي الناجح "فوضى" رونا لي شمعون. في شأن ذي صلة، ذكرت زينشتاين أن "هذه المسألة تتعلق بالإيمان والمال والتأثير السياسي".

إن التعرض للمناورات الداخلية لهذه العلاقة التي تعود إلى عقود من الزمن هو ما يجعل الفيلم مستقطبا.

كما تعتبر زينشتاين من الروائيات البارعات، حيث تسمح لشخصياتها بحكاية القصة من خلال كلماتهم وتعبيراتهم، لدرجة أن ذلك يشكل تحديا للأبطال الرئيسيين. وعندما أخبر بينغهام زينشتاين أمام الكاميرا أنه "لا يوجد شيء اسمه فلسطيني"، بعد محادثة شاقة في الكنيسة في بيت لحم مع إسحاق لم يكن لدى الجمهور أدنى شك بشأن التهديد الذي يشكله المشروع الإنجيلي. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال المحادثة، لم تتدخل زينشتاين سوى لطرح الأسئلة.

قصة غير مكتملة

قالت زينشتاين إنّ الفيلم كان يهدف في جزء كبير منه إلى تمرير رسالة للسياسيين الإسرائيليين مفادها أنّه: "عندما توقّع إسرائيل اتفاقا مع الإنجيليين، فإنهم يوقعون على "أجندتها الكاملة". وتشمل هذه الأجندة حقوق مناهضة الإجهاض، وحقوق مناهضة مجتمع الميم، وهذه المسائل لا تهمّ الإنجيليين كثيرا." بل هم يسلطون اهتمامهم على العلاقة المشرقة بين الحكومة الإسرائيلية واليمين المسيحي.

تعقيبا على تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" حين قال إن الإنجيليين الأمريكيين هم "أفضل أصدقاء لإسرائيل"، تذكر زينشتاين: "هذا ضرب من الجنون. كإسرائيلية، يخيفني هذا التصريح حقا".

لكنّ هذا السياق بالذات سيصبح نقطة الضعف المركزية للفيلم. فلم تتطرق زينشتاين أو شخصياتها في الفيلم إلى إسرائيل باعتبارها مشروعًا استيطانيًا يشرّد بشكل منهجي الفلسطينيين، ويقتل الأرواح ويحتل الأراضي، حتى قبل ربط علاقات مع الإنجيليين.

على الرغم من الجهود المبذولة في الفيلم لرواية قصة كاملة، إلا أن التركيز على المخاوف والشواغل الإسرائيلية وعلى صورة إسرائيل البائسة المثقلة بحركة عملاقة جامحة ومعادية للسامية ليس فقط أمرا مؤسفا، وإنما هو كذلك صورة منقوصة عن الحكاية.

على الرغم من أن الإنجيليين المسيحيين يعدون "خطة" لليهود، إلا أن مشروعهم يظل لاهوتيًا، بناءً على تفسيرهم للكتاب المقدس، المرتبط بإيمانهم. ولئن أحسّ بعض الإسرائيليين بشيء من القلق وعدم الراحة إزاء رغبة الإنجيليين في إقامة مذبحة ضدّ اليهود، إلا أن معظم الإسرائيليين لا يأخذون هذه النوايا على محمل الجد.

تتملك الفلسطينيين مخاوف وجودية أكثر عمقًا. فداخليا، طردت إسرائيل مئات الآلاف من الفلسطينيين، وبنت جدارًا بطول 700 كيلومتر عبر الضفة الغربية المحتلة، ونصبت نفسها كهيئة مراقبة أمريكية في المنطقة. أمّا في الخارج، فقد تحالفت إسرائيل منذ فترة طويلة مع الحكومات اليمينية والعنصرية، سواء كان ذلك في جنوب إفريقيا، أو المجلس العسكري في ميانمار، كما وضعت اليد في اليد مؤخرًا، مع الأنظمة الاستبدادية المعادية للأجانب في البرازيل والهند.

لكن بالنسبة للفلسطينيين الذين تحملوا وطأة هذا التعصّب لعقود، وبالنسبة لأولئك اليهود الذين حاولوا تسليط الضوء على الطموحات الاستيطانية لإسرائيل، فإن هذه الرابطة المتعصّبة تمثل خواء الصهيونية نفسها.

في هذا الشأن، قالت زينشتاين: "أعتقد حقًا أنني أعرض الجوانب الرئيسية لكيفية تأثير هذه الرابطة على هذه المسألة (الصراع). ويمكن أن نخلص إلى أن الإنجيليين المسيحيين يعتقدون أن كل الأرض التي وعد الله بها إبراهيم هي ملك للشعب اليهودي. هذا يعني أن أي شخص (يتنازل) عن هذه الأرض، يعدّ مرتكبا لخطيئة. فعندما نجعل هؤلاء الأشخاص أفضل أصدقائنا، كيف يفترض بنا أن نحل هذا الصراع بالضبط؟ أعتقد أنّ مسألة مصيرنا (الجماعي) في هذا المكان مطروحة في كامل الفيلم".

القضية تاريخية بالأساس

على الرغم من أن الفيلم يوضح أن الصهيونية المسيحية ليست ظاهرة حديثة، إلا أنه يوضح في المقابل أن التودد بين المسيحية الصهيونية واليمين الإسرائيلي كان مشروعًا طويل الأمد، اتبعته إسرائيل نفسها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي تحت قيادة رئيس الوزراء السابق مناحيم بيغن.

كتب دانييل هاميل في كتاب "أخوة العهد: الإنجيليون واليهود والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية": "تعزز تكوين تحالف بيغن بتقرير وزارة الخارجية الذي اعتبر الإنجيليين قوة انتخابية حيوية في السياسة الأمريكية. أصبح المسيحيون الصهاينة تحت قيادة بيغن جزءًا أساسيًا من علاقة إسرائيل الدبلوماسية مع الولايات المتحدة".

يُظهر رفض الرئيس جو بايدن إبطال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أو رفض إدارته لقرار المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق مع إسرائيل (والجماعات الفلسطينية) في جرائم حرب والتردد في رفع العقوبات عن مسؤولي

المحكمة الجنائية الدولية –وهي جميعها قرارات اتخذت في عهد ترامب– أن إسرائيل ما زالت المسألة السياسية الوحيدة التي يمكن للديمقراطيين والجمهوريين أن يتوصلوا إلى إجماع بشأنها.

لا يمكن أن تغطي زينشتاين، كل هذا في الفيلم حيث تعمد شخصياتها إلى تشكيل الحكاية، ويستكشف فيلم "ليأت ملكوتك" جانبًا واحدًا من هذه العلاقة. أضافت زينشتاين: "أعتقد أن الفيلم يظهر بوضوح أن القيادة الإسرائيلية اليوم –وأنتم تعلمون أننا كنا تحت نفس القيادة على مدى السنوات العشر الماضية على الأقل– قررت أن يكون الإنجيليون المسيحيون هم أفضل أصدقائنا. إنهم لا يهتمون بما سيحدث بعد ذلك".

كما تابعت: "بدلاً من أن نقول إننا ندعم المستوطنات، وندعم أجندة يمينية، يقول (الإنجيليون المسيحيون) إننا ندعم إسرائيل بأكملها. وعندما تكون إسرائيليًا، فلن تقول لا لدعم إسرائيل".

محو الفلسطينيين

مع ذلك، فإن الفشل في الكشف عن كيفية تعاون إسرائيل مع ما يعتبر مفارقة العمل مع المتعصبين المسيحيين –أو، إظهار كيفية توظيف الدولة التأثير الهائل للمسيحيين الإنجيليين في أمريكا للمساعدة على تحقيق بعض أهدافها على غرار التوسع الاستيطاني وضم الشعب الفلسطيني ومحوه– يسمح للفيلم بالإشارة إلى أن مصير إسرائيل قد سيطر عليه المتعصبون.

إنّ فيلم "ليأت ملكوتك" لا يبدو اتهاما لليمين الإسرائيلي. إنه يثير –ربما بطريقة غير مباشرة– مجموعة مختلفة تمامًا من الأسئلة حول أنواع الأساطير التي تمسك بها الإسرائيليون حول بلدهم طوال هذه السنوات.

قد تتمثّل المفارقة الأكبر على الإطلاق في أن الأمر متعلّق بالعلاقة الغريبة التي ربطت الإسرائيليين بترامب للكشف عن المخالفات الجوهرية لإسرائيل.

شعور الحوثيين بالنصر.. أكبر عقبة أمام الحلول الدبلوماسية لحرب اليمن

كريستيان كوتس أولريشسن ـ منتدى الخليج الدولي ـ 2021/3/23

تمنح تطورات حرب اليمن الحوثيين إحساسًا بالجرأة. والحقيقة أن هذا الإحساس له دوافع حقيقية، حيث تسيطر ميليشيا الحوثي على أراضي يعيش فيها نحو 80% من سكان اليمن. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تعزيز ثقة الحوثيين، التحول في السياسة الخارجية لواشنطن مع القيادة الجديدة للبيت الأبيض.

لذلك تصاعدت هجمات الحوثيين ضد السعودية خلال الفترة الأخيرة، وقد تجلى ذلك في هجمات رأس تنورة في 7 مارس/آذار والتي استهدفت واحدة من أكبر موانئ شحن النفط في العالم.

وبالتالي؛ فبدلاً من إلقاء أسلحتهم والموافقة على ما وصفه المبعوث الأمريكي الخاص لليمن "تيم ليندركينج" بخطة وقف إطلاق النار "السليمة"، قرر الحوثيون بدلاً من ذلك مواصلة عملياتهم للاستيلاء على محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز.

كيف توقف حربًا تربحها؟

وتعتبر المعضلة الرئيسية لإدارة "بايدن" هي كيفية التعامل مع عزم الحوثيين على مواصلة القتال. ونظرًا لأن الحوثيين في حالة تقدم حاليًا، فسيكون من الصعب للغاية على القيادة الأمريكية إقناعهم بإلقاء أسلحتهم والوثوق في عملية سلام تتطلب منهم تقديم تنازلات لصالح خصومهم المحليين والإقليميين والدوليين.

وتتبع الكثير من الصعوبة التي يواجهها فريق "بايدن" من حقيقة أن الولايات المتحدة ليس لها أي تأثير مباشر على الحوثيين.

وينظر الحوثيون إلى الولايات المتحدة باعتبارها عدو، بسبب دعم واشنطن للسعودية في الحرب. فبمجرد انطلاق الحملة السعودية المدعومة من واشنطن (عاصفة الحزم) في عام 2015، بدأ الحوثيون يسعون إلى علاقات أعمق مع إيران والصين وروسيا في محاولة لموازنة الدعم الذي تتلقاه الرياض من الحكومات الغربية والعربية الأخرى.

واستطاع الحوثيون تأمين قوة هائلة بدعم وتحالف مع إيران و"حزب الله" اللبناني، ولكن يبدو أن الحوثيين لا يمتلكون القوة للسيطرة على اليمن بالكامل، كما تشير الطبيعة المتغيرة للحرب إلى أن بعض مكاسب الحوثي يمكن أن تنقلب إذا استمر الصراع.

ومع ذلك، فإن الموقف العسكري للحوثيين اليوم يجب أن يجعل جميع صناع القرار يستبعدون قدرة السعودية وحكومة الرئيس اليمني "عبدربه منصور هادي" على هزيمة الحوثيين عسكريًا.

وكتب "بروس ريدل" من معهد "بروكينجز": "هناك شيء واحد واضح تمامًا: الحوثيون لن يخضعوا للضغط، إن ما يقرب من 6 سنوات من القصف السعودي والحصار والكارثة الإنسانية لم تحرك المتمردين".

مأرب أولاً والمفاوضات لاحقاً

والحقيقة أن نتائج حملة القصف السعودي كانت سلبية للغاية، فقد أدت إلى تراكم الانتقادات اللاذعة وتفاقم الانقسامات القبلية والطائفية في اليمن، مما يجعل من الصعب للغاية تكوين مستويات كافية أو حتى حد أدنى من الثقة بين الأطراف المتحاربة.

ويخشى الحوثيون أن يتعرضوا لهجوم من قبل أعدائهم اليمنيين والسعوديين بعد تشتيت انتباههم من خلال مفاوضات السلام. وفي هذا السياق، يواصل مقاتلو الحوثيين هجومهم على مأرب وهجماتهم الصاروخية وهجمات الطائرات المسيرة بشكل متزايد على أهداف سعودية، حيث يرون أن ذلك يعمل على زيادة نفوذهم قبل المفاوضات مما يمكنهم من إملاء الشروط.

وتقع مأرب في موقع استراتيجي شرق العاصمة اليمنية صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون، كما يوجد بها الكثير من موارد النفط والغاز اليمني، وهي بمثابة آخر معقل شمالي لحكومة "هادي"، وبعد أن وصفها الخبراء بأنها "منارة الاستقرار النسبي" التي كانت "ملاذًا في خضم الحرب"، أصبحت مأرب الآن نقطة ساخنة رئيسية يخاطر فيها كل من الحوثيون وخصومهم.

وإذا تمكن الحوثيون من السيطرة على مأرب، فسيشعرون بمزيد من الجرأة، لا سيما أن مثل هذا التغيير على الأرض سيضيف حتمًا إلى شعور حكومة "هادي" بالضعف وربما يضغط عليها بشكل أكبر للموافقة على شروط سلام في صالح الحوثيين.

من ناحية أخرى، يخاطر الحوثيون بشكل كبير بمحاولة الاستيلاء على المزيد من الأراضي قبل المفاوضات، لأن هذه الخطوات قد توحد القوات المناهضة لهم والتي كانت منقسمة سابقا، كما أنها قد تجعل إدارة "بايدن" أقل انفتاحًا على الانخراط في حوار مع مليشيا تتبنى تصعيد الصراع بدلاً من الحد منه.

جلب الحوثيين لطاولة المفاوضات

ومع التزام "بايدن" الصريح بالوصول إلى حل دبلوماسي لحرب اليمن، كيف يمكن لواشنطن أن تعطي الحوثيين سبباً لرؤية وقف إطلاق النار كمسار أفضل من استمرار الحرب؟

حاولت الولايات المتحدة إظهار حسن النية من خلال إقناع السعودية بإنهاء الحصار المفروض على اليمن، بما في ذلك مطار صنعاء وميناء الحديدة الخاضعين لسيطرة الحوثيين. فقد كان لهذا الحصار تأثير ضئيل على قدرة الحوثيين على القتال، وفي الوقت نفسه كان مسؤولاً بشكل مباشر عن مقتل عدد لا يحصى من اليمنيين.

ومن شأن مثل هذه الخطوة أن تشير إلى التزام إدارة "بايدن" بخطوات ملموسة تهدف إلى المساعدة في إنهاء هذا الصراع ومعالجة المخاوف بشأن الأوضاع الإنسانية. وبالتالي، سيتوجب على الحوثيين الموافقة على وقف جميع الهجمات على الأراضي السعودية لمعالجة المخاوف الأمنية المشروعة للرياض.

وفضلا عن ذلك، يجب على واشنطن الاستفادة من جميع الفرص المستقبلية لإشراك الحوثيين في حوار بنّاء بحثًا عن تدابير لبناء الثقة ونتائج قابلة للتحقيق، كما يجب على الولايات المتحدة توليد الزخم اللازم للتفاوض النهائي بشأن تسوية سياسية.

ومن المرجح أن تعتمد الولايات المتحدة على دول أخرى يمكنها تسهيل الحوار بين واشنطن والمتمردين المتحالفين مع إيران والذين يقاتلهم التحالف السعودي المدعوم من الولايات المتحدة منذ 6 سنوات.

وتشمل الدول المؤهلة للعب هذا الدور عُمان وقطر وربما روسيا، وكلها لديها تاريخ من المشاركة والحوار مع الحوثيين، وستكون قدرات مسقط والدوحة أو موسكو على لعب دور الوسيط أمرًا بالغ الأهمية نظرًا لغياب الثقة بين الولايات المتحدة والحوثيين.

وبغض النظر عن طريقة تعامل إدارة "بايدن" مع الحوثيين، فمن شبه المؤكد أن مناطق واسعة في شمال اليمن ستبقى تحت سيطرة الحوثيين، حتى بعد انتهاء القتال. وبالنظر إلى المشهد السياسي للبلاد، فلن تكون هناك عودة إلى اليمن ما قبل الحرب، فما سيأتي بعد أن ينقشع الغبار سيكون حتما نتاجا فريدا للسنوات الست الماضية من الحرب الأهلية والمعاناة الإنسانية.

وبالتالي، فإن أي سياسة خارجية واقعية تتبناها واشنطن يجب أن تتقبل هذا الوضع، مع بعض الحقائق الواقعية الأخرى، للتعامل مع الدولة التي مزقتها الحرب.

أما بالنسبة لتوقعات المستقبل، فمن المنطقي أن نفترض أن اليمن سيبقى بلدًا ممزقا بشدة يحتاج إلى مساعدات دولية أكثر بكثير مما يتلقاه حاليًا. وليس هناك شك في أن استمرار النزاع المسلح هو السبب الرئيسي لعدم قدرة المنظمات الدولية على تقديم المساعدة اللازمة لملايين اليمنيين الذين يواجهون خطر المجاعة.

وفي نهاية المطاف، سيكون من الحكمة أن تدعم إدارة "بايدن" كلماتها حول معالجة الكوارث الإنسانية في اليمن بإجراءات ملموسة تعطي الأولوية للحاجة إلى إنقاذ الأرواح فوق أي هدف آخر. وتعتبر الطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي المزيد من الانخراط بين واشنطن والحوثيين، ويجب على فريق الرئيس "بايدن" استخدام هذه القنوات لتوسيع وإنجاح المفاوضات.

خصومة بايدن مع عهد ترامب.. لا تعنيّ تصالحه مع العالم!

أحمد مصطفى الغر . مجلة البيان . 2021/3/22

لأول مرة منذ عقود؛ كانت المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة فيما يخص سياستها الخارجية تدور حول المرشح الأفضل لإنهاء الحروب في أقرب وقت، وليس من سيفوز بها، في تلك الأثناء حاول كل من دونالد ترامب وجو بايدن وضع نفسيهما كزعيم قادر على إخراج أمريكا من حروبها الأبدية، والتركيز أكثر على القضايا الداخلية، كان كلاهما يدفعان ليكونا "مرشح السلام"، على الرغم من أن سابقة أفعالهما تجعل من الصعب المطالبة بهذا اللقب، وبمجرد الإعلان عن فوز بايدن، توسم الكثيرون أن يتميز عهده بالخصومة التامة مع عهد ترامب، داخليًا وخارجيًا، بالرغم من أن بعض المؤشرات الراهنة لا تدفعنا إلى الاعتقاد بحدوث ذلك.

بين بقاء القوات وعودتها

"سأعيد قواتنا من أفغانستان، سأعيد قواتنا من العراق"، هكذا قال ترامب خلال لقاء تلفزيوني قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لم تكن 4 سنوات قضاها ترامب في البيت الأبيض، كافية كي يعيد القوات، بل على العكس، فقد زاد العدد الإجمالي للقوات الأمريكية في الخارج منذ ترك سلفه باراك أوباما منصبه، ظل ترامب يردد طوال فترة حكمه بأن سياسته الخارجية جلبت الانسجام الدولي دون إراقة دماء، وأنه تجنب التدخل غير الضروري خارج حدود الولايات المتحدة. في المقابل؛ فقد وعد بايدن بأنه سيعيد القوات الأمريكية من الصراع في أفغانستان والذي دام 19 عامًا، بالرغم من أنه كان عنصرًا فاعلًا في زيادة أعدادها سابقًا في عهد أوباما حين كان نائبًا له، لفترتين متتاليتين، ففي يوليو 2019، قال بايدن خلال خطاب حول السياسة الخارجية: "لقد حان الوقت لإنهاء الحروب الأبدية التي كلفتنا دماءً وأموالًا لا تُحصى"، كان بايدن . ولا زال . يستغل أي فرصة يحصل عليها للإشارة إلى معارضته لخوض حروب جديدة ما لم تكن المصالح الأمريكية الأساسية على المحك، ردد كثيرًا أن "البقاء راسخين في صراعات لا يمكن كسبها يستنزف قدرتنا على القيادة في قضايا أخرى تتطلب اهتمامنا، ويمنعنا من إعادة بناء أدوات القوة الأمريكية الأخرى".

بأوامر مباشرة من ترامب، أسقطت الولايات المتحدة القنابل بوتيرة قياسية في أفغانستان، قام بتصعيد الهجمات الأمريكية على أهداف في الصومال والعراق دون إجراء تحقيق جاد في الخسائر المدنية، وهددت بعمل عسكري في فنزويلا وكوريا الشمالية. أما في سوريا؛ فقد ظل ترامب يكرر "نحن خارج سوريا"، بالرغم من إرساله عدد من الجنود إلى هناك للوقوف ضد الاستفزازات الروسية، يتعين على بايدن الآن معالجة الدعم الأمريكي لحرب خاطئة، مثل تلك التي حدثت في العراق، وهى نفس الحرب التي صوّت بايدن مؤيدًا لها، كما أذن سابقًا بشن غارات جوية على يوغوسلافيا أثناء وجوده في مجلس الشيوخ، ودعم تدخلات أوباما الفاشلة في سوريا وليبيا، وبالرغم من تسويق بايدن لنفسه كرجل الدبلوماسية الأمريكية الجديد، إلا أنه لا يريد إجراء تخفيضات كبيرة في ميزانية الدفاع، على الرغم من ضخامة هذه الميزانية.

سياسات مختلفة وأهداف واحدة

قد يكون من السابق لأوانه الحديث باستفاضة عن عقيدة بايدن العسكرية وسياسته الخارجية، سيبادر بايدن بسرعة إلى إلغاء سياسات "أمريكا أولًا"، لكنه لن يتخلى عن المفهوم المستهدف من وراءها، سيسعى إلى تحقيق ذلك عبر نهج متسق قائم على التعاون الوثيق مع الحلفاء، تخلى بايدن عن خطة لترامب التي تقضي بسحب القوات الأمريكية من ألمانيا، كما سعى إلى تسوية خلاف مالي مع كوريا الجنوبية يتعلق بالدعم الذي توفره قاعدة أمريكية متواجدة هناك، وبالتزامن فقد بدأ مشاورات مع اليابان وكوريا الجنوبية، لرسم خريطة طريق بشأن كوريا الشمالية، أما فيما يخص مواجهة النفوذ الصيني والروسي، وبعض القوى الأخرى مثل إيران وفنزويلا، فإن سياسات بايدن لا تعد تغييرًا لسياسات ترامب بقدر ما هي وعد لضمان مزيد من الدعم الدولي في مواجهة تلك القوى.

منذ أحداث 11 سبتمبر؛ دأبت الولايات المتحدة على تسمية حروبها بأسماء برّاقة، حيث جرى إطلاق اسم عملية العدالة اللانهائية على الحرب في أفغانستان، قبل أن يعيد البنتاجون تسميتها إلى عملية الحرية الدائمة، وعلى الرغم من عدم وجود أيّ دليل على تلك الحرية، فقد أعلن البنتاجون في عام 2014 عن انتهاء الحرب في أفغانستان، لكن في الواقع، فقد استمر هذا القتال حتى يومنا هذا، والأمر ذاته تكرر في غزو العراق عام 2003، والمعروف باسم عملية حرية العراق، قبل أن تتوالى الهجمات المدعومة أمريكيًا في الصومال والفلبين وليبيا وسوريا والنيجر وبوركينا فاسو وما وراءها، بتكلفة 6.4 تريليون دولار وخسائر بشرية تشمل ما لا يقل عن 335000 مدني قتلوا و 37 على الأقل مليون نازح من ديارهم.

وعود زائفة

غالبًا ما يعد مرشحو الرئاسة الأمريكيون، ناخبيهم، بأنهم سيحققون السلام بمجرد توليّ المنصب، ثم سرعان ما يعكسون المسار وتسحرهم نشوة رائحة البارود، التاريخ يخبرنا أنه في عام 1940، سعى الديمقراطي فرانكلين روزفلت للحصول على فترة رئاسية أخرى ضد الجمهوري ويندل ويلكي، كان الجدل محتدمًا حول احتمال دخول أمريكا إلى الحرب العالمية الثانية، عارض معظم الأمريكيين هذه الفكرة، قدم ويلكي نفسه على أنه مناهض للحرب، لم يجد روزفلت حينها سوى تقديم التعهد ذاته، بالرغم من أنه كان يعلم هو ومستشاريه أنه لن يستطيع الوفاء بذلك، لكن سرعان ما دخلت الولايات المتحدة الحرب في أوروبا بتوجيه من روزفلت نفسه في أعقاب الهجوم على بيرل هاربور في 7 ديسمبر 1941.

وبعد ما يقرب من 30 عامًا، وتحديدًا في عام 1968، كان الحديث عن حرب فيتنام يتزايد في الولايات المتحدة، لا سيما بعد هجمات القوات الفيتنامية الشمالية في يناير 1968، والتي كشفت بشكل فاضح أن ادعاءات الرئيس ليندون جونسون آنذاك بأن الحرب كانت تسير على ما يرام وأن القوات الأمريكية ربما ستكون قادرة على الانسحاب قريبا، كانت خاطئة تماما، في الانتخابات التي جرت حينها كان على ريتشارد نيكسون وليندون جونسون، الادعاء بأنهما يعرفان كيفية تحقيق السلام في فيتنام، لكن في كلتا الحالتين، كان على المرشح الفائز الاستمرار في الحرب، حتى لو لم يستطع الوفاء في النهاية بوعده بالسلام، وبعد أن قام نيكسون بإطالة مشاركة أمريكا في الحرب الفيتنامية، اضطر في النهاية إلى بدء مفاوضات سلام تهدف إلى إنهاء الحرب، وهناك تقارير تشير إلى أنه كان سيستمر في هذا الصراع لو كان فائزًا فيه.

ليس ببعيد عنا؛ برز باراك أوباما إلى الصدارة، حيث عارض بشدة الحرب على العراق، لكن لا أحد ينسى أنه . في الوقت نفسه . دعا إلى إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، بالرغم من اعترافه لاحقًا بأن "أحد أكبر الأخطاء التي ارتكبناها استراتيجيًا بعد 11 سبتمبر كان الفشل في إنهاء المهمة في أفغانستان والعراق، وتركيز انتباهنا هنا". أما اليوم، وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن النقاش قد تحول إلى الوعد بحرب أقل، وليس المزيد منها، فبعد عقود من الحرب، يبدو أن الأمريكيين من جميع الأطياف السياسية قد تعبوا من المغامرات الدموية والمكلفة، وقد لاحظ قادة كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي ذلك، قد يختلف بايدن عن ترامب في سياسته الداخلية، لكن حتمًا لن يختلف عن خارجيًا، ستستمر الحروب الأمريكية التي تنعش اقتصادها، وتضفي على رئيسها هيئة البطل المنتصر، ولو بشكل زائف.